جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التَّوابِعُ ومَعمُولاتُها بينَ لُزومِ الرُّتْبةِ والعُدولِ عنها دراسة نحوية تحليلية

الدكتور

عبدالحي محمد عبدالحي محمود

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية .

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

التَّوابِعُ ومَعمُولاتُها بينَ لُزومِ الرُّتْبةِ والعُدولِ عنها دراسة نحوية تحليلية

عبدالحي محمد عبدالحي محمود

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالزقازيق- جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكتروني : a.mahmod@psau.edu.sa

الملخص

الرُّتْبَةُ من القوانينِ النحويةِ التي يُحتَكَم إليها في نَظْمِ الكلامِ و تأليفِه، وضبطِ العلاقةِ بين عناصرِ الجملةِ، وأَخْذِ كلِّ عنصرٍ منها موضعَه المناسبَ له، وفقًا لقواعدِ اللغةِ، ومقتضياتِ المعنى، وأغراض التعبير. ورُتبةُ التابعِ ومعموله التأخُّرُ عن المتبوعِ، وهي لازمةٌ في الغالب، وقد يُعدَلُ عنها إلى التقديم مواءمةً للسياق، وتأديةً للمعنى المراد. وهَدَفَ هذا البحثُ إلى تأصيلِ مسائلِ هذه القضيةِ ودراستِها، وعَرْضِ ومناقشةِ آراءِ النحاةِ ومذاهبِهم فيها، متَّبعًا المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ، وسالكًا دربَ ابنِ مالكٍ في ألفيته. وجاءت هذه الدراسةُ في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعةِ مباحثَ، وخاتمةٍ تضمنتْ أهمَّ النتائجِ والتوصياتِ.

الكلمات المفتاحية : التوابع – النعت – التوكيد – العطف – البدل– الرُتْبَةُ .

Subordinates and their effects between rank respecting and rank dropping An analytical grammatical study

Abdulhi Mohamed Abdulhi Mahmoud

Assistant Professor of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Zagazig, Al-Azhar University, Egypt.

Email: a.mahmod@psau.edu.sa

Abstract

Rank is one of the grammatical laws that referee systems of speech and its composition. It also helps control the relationship between the elements of a sentence whence each element takes its appropriate position, according to the rules of language, requirements of meaning, and purposes of expression. Rank (or position) of the Subordinat and their effect is to come next to the modified word, which is often necessary. This may be neglected for it to be foregrounded according to context and conveyance of the intended meaning. This research aims at studying these issues fundamentally, presenting and discussing the opinions and doctrines of grammarians. The descriptive and analytical method is used, tracking the path of Ibn Malik in his Alfiyah (grammar rhyme).The study is divided into an introduction, a foreword, four subjects, and a conclusion that included the most important findings and recommendations.

Keywords : Subordinates - adjective - emphasis - coordination - appositive - rank.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،،

فلغتُنا العربيةُ تَخضَعُ لنظامٍ دقيقٍ، متكاملٍ في تأليفِ الكلامِ ونَظْمِه، وترتيبِ أجزائه وتحديدِ مواضعِها في الجمل والتراكيب، بحيث تنشأ بينها أواصرِ متينةُ، وعلائقُ قويةٌ، في بناءٍ مُتقَنٍ، ونَسَقٍ مُحكَمٍ، وتَسلسُلٍ بديعٍ؛ ليزولَ اللبسُ، وتَسْلَمَ المقاصِدُ، وتَصِحَّ المعاني، وتتمَّ الفوائدُ.

فالألفاظُ تَبَعٌ للمعاني في النَّظْمِ، والكلماتُ تترتبُ في النطق وَفْقَ ترتيبِ معانيها في الذهنِ، وعدمُ التزامِ كلِّ كلمةٍ موضعَها ورتبتَها في الجملةِ قد يترتبُ عليه اختلالُ التركيبِ، وفسادُ الكلامِ، والتباسُ المعاني.

ورُتْبَةُ التابعِ ومعمولِه التأخرُ عن المتبوعِ، وهي رتبةٌ ثابتةٌ، محفوظةٌ، لا ينبغي العدولُ عنها بالتقديمِ، إلا لحكمةٍ يقتضيها السياق، أو لطيفةٍ يتطلبُها المقام، فكما أن التابعَ يَتبعُ متبوعَه ويَعتمدُ عليه في الإعرابِ وغيرِه، يَتبعُه أيضا في رُتْبتِه في الجملةِ، فهو منه بمنزلة العجز من الصدر، والمضاف إليه من المضاف؛ لأنه إنما جاء ليوضِّحَ متبوعَه أو يُكمِّلَه، أو يُقَوِّيَه ويُؤكِّدَه، أو يشاركَه في الحكمِ، أو يَزيدَه بيانًا وتحديدًا؛ فالأحرَى به أن يكونَ متأخرًا عنه، لا متقدمًا عليه.

" فالتابعُ والمتبوعُ معًا يُكَوِّنانِ ما يمكنُ أن يُسَمَّى(مركَّبًا اسميًّا)، يَكُونُ المتبوعُ فيه هو رأسَ هذا المُركَّبِ الاسميِّ الذي يَترابطُ بعلاقاتِه الخاصةِ به

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

في جملته من فاعليَّةٍ، وخَبريَّةٍ، وغيرِها، أو يَحتلُّ وظيفةً مُعَيَّنَةً ويَتحمَّلُ إعرابَها "(١).

وأشار سيبويه إلى أن عُدولَ بعضِ عناصرِ الجملةِ عن رتبتِها إنما " هو عربيٌّ، جَيِّدٌ، كثيرٌ، كأنهم إنما يُقَدِّمون الذي بيانُه أَهَمُّ لهم وهُمْ ببيانِه أَعْنَى، وإنْ كانا جميعًا يُهِمَّانِهم ويَعنِيَانِهم "(٢).

وإليه أشار الإمام عبد القاهر بقوله:" هو بابٌ كثيرُ الفوائدِ، جَمُّ المحاسنِ، واسعُ التصرفِ، بعيدُ الغايةِ، لا يَزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضِي بك إلى لطيفةٍ، ولا تَزالُ تَرى شِعْرًا يَروقُك مَسْمَعُه، ويَلْطُفُ لَديك موقعُه، ثم تنظر فتجد سببَ أنْ راقَك، ولَطُفَ عندك أنْ قُدِّمَ فيه شيءٌ، وحُوِّلَ اللفظُ عن مكانٍ إلى مكانٍ"(٣).

وعلمُ النحوِ هو الضابطُ لهذه الظاهرةِ؛ فهو ميزانُ الألفاظِ، وقانونُ تأليفِ الكلامِ وَفْقَ ترتيبِ المعاني في الذهن، ومعيارُ ما يجبُ أن تكونَ عليه الكلمةُ في الجملةِ، والجملةُ في الجُمَلِ، حتى تَتَّسِقَ العبارةُ، وتَتِمَّ الفائدةُ، وتُؤدَّى المعاني تأديةً صحيحةً.

وقضايا الرُّتْبَةِ بين التابعِ والمتبوع كانت موضعَ خلافٍ ونقاشٍ بين النحويين، ولا أعلمُ أحدًا أفردَها ببحثٍ مستقلٍّ يَجمعُ متناثرَها، ويُذلِّلُ

(١) ينظر: التوابع في الجملة العربية للأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف(ص٨)(مكتبة الزهراء – القاهرة – ١٩٩١م).

(٢) الكتاب(١/٣٤) تحقيق أ/عبد السلام محمد هارون (مكتبة الخانجي – القاهرة– ط: الثالثة ١٤٠٨ه=١٩٨٨م).

(٣) دلائل الإعجاز(ص١٠٦) قرأه وعلق عليه أ/ محمود محمد شاكر(مكتبة الخانجي– القاهرة– ط: الخامسة٢٠٠٤م).

شاردَها، ويُجَلِّي غامضَها؛ ولهذا عزمتُ – مستعينًا بالله تعالى– على تناوُلِها بالتأصيل والتفصيل، والدراسة والتحليل، والعرض والمناقشة لآراء النحويين ومذاهبهم.

وجعلت عنوان هذا البحث:(**التَّوابع ومعمولاتها بينَ لُـزومِ الرُّتْبـةِ والعُدولِ عنها، دراسة نحوية تحليلية**).

وقد قمت بجمع مادته العلمية المتناثرة في بطون كتب اللغة والنحـــو، ونَسَّقتها، وبَوَّبتها، ورَتَّبتها وَفْقَ ترتيبِ ألفيةِ ابنِ مالكٍ وشـــروحِها، فبـــدأتُ بالنعت، تلاه التوكيد، ثم العطف، ثم البدل.

وبنيتُ هذا البحثَ على مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، وثَبْتٍ بالمصادرِ والمراجعِ.

* **المقدمة**، وتشتمل على أهميةِ البحثِ، وأسبابِ اختيـــارِه، والمـــنهجِ الذي سارَ عليه، والخطةِ التي ارتكزَ عليها.

* **التمهيد**، ويشتمل على ما يلي:(تعريف التابع – أقسام التوابع – تعريف الرُّتْبَةِ – أقسام الرُتْبَةِ – رُتْبَةُ التابع).

* **المبحث الأول**: النعت، ويشتمل على مسألتين:

الأولى: النعتُ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها.

الثانية: معمولُ النعتِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها.

* **المبحث الثاني**: التوكيد، ويشتمل على مسألة واحدة:

– التوكيد بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المؤكَّدِ والعُدُولِ عنها.

* **المبحث الثالث**: العطف، ويشتمل على مسألتين:

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأولى: المعطوفُ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها.

الثانية: معمولُ المعطوفِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها.

* **المبحث الرابع**: البدل، ويشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى: بدلُ الكُلِّ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المُبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.

الثانية: بدلَا البعضِ والاشتمالِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المُبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.

الثالثة: معمولُ البدلِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المُبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.

* **الخاتمة**، وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

واللهَ وليُّ التوفيقِ

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

- تعريف التابع. - أقسام التوابع. - تعريف الرُّتْبةِ.
- أقسام الرُّتْبَةِ. - رُتْبَةُ التابع.

تعريف التابع:

في اللغة:

مأخوذٌ من: تَبِعَ الشيءَ تَبَعًا، وتُبُوعًا، وتَبَاعًا، وتَبَاعَةً: تَلَاه، أو: سارَ في إِثْرِه، أو: مشَى خَلْفَه، أو: مَرَّ به فمضَى معه ، أو: حَذَا حذْوَه(١).

وقد ورد التابع في اللغة لعدة معان، أهمها: التَّالي، والخادِمُ، وما يَتْبَعُ غيرَه(٢).

وفي اصطلاح النحويين:

" الثَّواني المُسَاويةُ للأوَّلِ في الإعرابِ بمشاركتِها له في العواملِ"(٣).

عرَّفَها بهذا ابنُ يعيش، ثم وضَّحَ المرادَ بـ الثواني، فقال:" ومعنى قولنا: " ثوانٍ" أي: فروعٌ في استحقاق الإعرابِ؛ لأنها لم تكن المقصودَ، وإنما هي من لوازمِ الأَوّلِ كالتتمةِ له، وذلك نحو قولك: قامَ زيدٌ العاقلُ،

---

(١) ينظر: الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " للجوهري(ت ب ع – ١١٨٩/٣، ١١٩٠) تحقيق أ/أحمد عبد الغفور عطار(دار العلم للملايين – بيروت – ط الرابعة: ١٩٩٠م)، ولسان العرب لابن منظور(ت ب ع –٤١٦/١) تحقيق أ/عبدالله علي الكبير، وآخرين(دار المعارف– مصر– بدون).

(٢) ينظر: المعجم الوسيط (ت ب ع –٨١)(مجمع اللغة العربية بالقاهرة – مكتبة الشروق الدولية – ط: الرابعة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش(٣٨/٣)(مكتبة المتنبي– القاهرة – بدون).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فـ" زيدٌ " ارتفعَ بما قبله من الفعل المسند إليه، و" العاقلُ " ارتفعَ بما قبله أيضا من حيث كان تابعًا لـ " زيد " كالتكملة له؛ إذ الإسنادُ إنما كان إلى الاسمِ في حالِ وَصْفِه؛ فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحُكْمِ، ألا ترى أن الوصفَ لو كان مقصودًا لكان الفعلُ مسنَدًا إلى اسمين، وذلك مُحالٌ...."(١).

وعرَّفها ابن هشامٍ بأنها:" الكلماتُ التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا على سَبيلِ التَّبَعِ لغيرِها "(٢).

وقوله:" الكلمات " أشملُ من قول الزمخشري:" الأسماء "(٣)؛ لأن التوكيد اللفظي، والبدل، وعطف النسق يكونون في غير الأسماء.

وعرَّف ابنُ الناظمِ التابع بأنه:" المشاركُ ما قبله في إعرابه الحاصلِ والمُجَدَّدِ"(٤).

والمراد بالحاصل: الموجود في الجملة فعلا. والمراد بالمتجدد: المتغيِّرُ بتغير التراكيب، وتَغَيُّرِ وظيفةِ المتبوعِ في الجملةِ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش(٣٨/٣).

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام(ص٢٨٣)، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة التجارية الكبرى- مصر- ط: الحادية عشرة ١٣٨٣ه=١٩٦٣م).

(٣) ينظر: المفصل في علم العربية للزمخشري(ص١١٠)(دار الجيل- بيروت- ط: الثانية- بدون).

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك(ص٣٥٠) تحقيق أ/ محمد باسل عيون السود(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).
وابن الناظم أخذه من قول والده في الكافية الشافية:
التابعُ التالي بلا تقيُّدِ .·. في حاصلِ الإعرابِ والمُجَدَّدِ
– شرح الكافية الشافية لابن مالك(١١٤٦/٢) تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدي(جامعة أم القرى – مكة المكرمة- مركز البحث العلمي وإحياء التراث ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

أقسام التوابع:

الأشياءُ التي تتبع ما قبلها أربعةٌ: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل[١].

ومن فَصَّلَ في العطفِ جعلَها خمسةً: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق(العطف بالحرف)[٢].

أربعةٌ تَتبَعُ بغيرِ متوسِّطٍ، والخامسُ، وهو: عطف النسق لا يتبع إلا بتوسُّطِ حرفٍ[٣].

ومن فَصَّلَ في العطفِ والتوكيدِ جعلَها ستةً: النعت، والتوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق(العطف بالحرف)[٤].

---

(١) هكذا عدها الزجاجي، وابن عصفور، وابن مالك(في الألفية والكافية الشافية).
ينظر: الجمل للزجاجي(ص١٣) تحقيق د/علي توفيق الحمد(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الخامسة ١٤١٧ه=١٩٩٦م)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(١٩٢/١) تحقيق د/ صاحب أبوجناح(بدون)، وشرح الكافية الشافية(١١٤٦/٢، ١١٤٧)، وألفية ابن مالك(ص٣٨).

(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج(١٩/٢) تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الثالثة١٤١٧هـ =١٩٩٦م)، وشرح التسهيل لابن مالك(٢٨٦/٣) تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ، و د/ محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر– ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك(٢٩٩/٣) ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية – صيدا، وبيروت – بدون)، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري(١٠٧/٢ ، ١٠٨)(دار إحياء الكتب العربية – بدون).

(٣) ينظر: الأصول في النحو(١٩/٢)، والتصريح(١٠٨/٢).

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام(ص٤٣٥، ٤٣٦)، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(دار الطلائع – القاهرة – بدون).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعريفُ الرُّتْبةِ:

في اللغة:

مشتقةٌ من " رَتَبَ "، يقال: رَتَبَ الشيءُ يَرتُبُ رُتُوبًا، وتَرَتَّبَ: ثَبتَ واستقرَّ. ورَتَبَ الشيءَ: أَثبتَه وأَقَرَّه. ورتَّبَ الشيءَ: جَعَلَه في مرتبتِه. وعَيْشٌ راتِبٌ: ثابتٌ دائمٌ. والرُّتْبَةُ(بضم الراء مشددة) والمَرتَبَةُ: المنزلةُ والمكانةُ[١].

وفي اصطلاح النحويين:

موقعُ الكلمةِ في التركيبِ الكلاميِّ، بالنسبة لجاراتها من الكلمات السوابق واللواحق، بحيث يكون لبعضها نسبةٌ إلى بعضٍ تقديمًا وتأخيرًا.

أقسام الرتبة: الرتبة النحوية قسمان:

أ- رتبة ثابتة(محفوظة):

وهي الرتبةُ اللازمةُ، التي تجبُ المحافظةُ عليها، ولا يصحُّ العُدولُ عنها؛ فيلزم كلُّ عنصرٍ من عناصرِ الجملةِ موقِعَه فيها؛ حفاظًا على نظمِ الكلامِ، وصَونًا للمعنى، ومنعًا للبسِ.

ومن أمثلة هذا النوع: رتبة التابع والمتبوع، والفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل، والموصول والصلة، وحرف الجر والاسم المجرور، والمضاف والمضاف إليه، وأدوات الصدارة وما بعدها. فالفاعل مثلًا محفوظ الرتبة بالتأخر، والفعل محفوظ الرتبة بالتقدم، ولو تقدم الفاعل على الفعل مثلا لالتبست الجملة الفعلية بالاسمية[٢].

---

(١) ينظر: لسان العرب(ر ت ب- ٣/١٥٧٤، ١٥٧٥)، والمعجم الوسيط(ر ت ب- ٣٢٦، ٣٢٧).
(٢) ينظر: الأصول في النحو(٢/٢٢٢، ٢٢٣)، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسن (ص٢٠٧)(دار الثقافة – الدار البيضاء – المغرب – ١٩٩٤م).

ب ــ رتبة غير ثابتة(غير محفوظة):

وهي الرتبةُ غيرُ اللازمةِ، التي لا تجبُ المحافظةُ عليها لفظًا، بل تُتيحُ حريةَ الحركةِ للعناصرِ أو الأجزاءِ المُشَكِّلةِ للجملةِ من حيث التقديمُ والتأخيرُ لإضافةِ زوائدَ معنويةٍ، وهذا ليس اعتباطًا، وإنما وفقَ ضوابطَ ومعاييرَ، ولأسبابٍ وأغراضٍ، فموقعُ الكلمةِ يتغيرُ في التركيبِ الكلاميِّ متقدِّمًا أحيانا ومتأخرًا أحيانا أخرى؛ للطائفَ تقتضيه، وأسبابٍ تستدعيه.

وهذه الرتبةُ وإن كانت غيرَ محفوظةٍ لفظًا إلا أنها محفوظةٌ نيَّةً، فالمقدَّمُ لفظًا إنما هو على نيَّةِ التأخير رُتبةً.

ومن أمثلة هذا النوع: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الفعل والمفعول به، ورتبة الفعل المتصرف والحال(١).

رتبة التابع:

التابعُ والمتبوعُ كالاسمِ الواحدِ(٢)؛ فالتابعُ إنما جاء لتوضيح متبوعه وتكميله، أو تقويته وتوكيده ، أو مشاركته في الحكم، أو زيادة بيان وتحديد له؛ ولهذا أُعطِيَ حكمَه في الإعراب، وحُقَّ لرتبتِه أن تكونَ تاليةً للمتبوعِ، فالتوابعُ أُوَائلُ وسَوابقُ، والمتبوعاتُ ثوانٍ ولواحقُ، قال ابن مالك في ألفيته:

يَتْبَعُ في الإعرابِ الأسماءَ الأُوَلْ ∴ نَعْتٌ، وتوكيدٌ، وعطفٌ، وبدلْ(٣)

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها(ص٢٠٨، ٢٠٩).

(٢) جاء في الكتاب(٤٢١/١): " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد...". وينظر أيضا:(٤٣٦/١).

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف(٣٨)(مكتبة الآداب – القاهرة – ط: الأولى ١٤٢٢ه= ٢٠٠١م).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلق عليه المرادي قائلا: " فإن قلت: ما معنى قوله: " الأُوَل "؟ قلت: فيه إشارةٌ إلى وجوبِ تقديمِ المتبوعِ على التابعِ...."(١).

وعلق عليه الأشموني أيضا قائلا: " في قوله: "الأُوَل" إشارةٌ إلى منعِ تقديمِ التابعِ على متبوعِه "(٢).

وإلى هذا أشار ابن مالك أيضا في الكافية الشافية بقوله:

التَّابِعُ التَّالي بلا تَقَيُّدِ في ∴ حاصِلِ الإعرابِ والمُجَدَّد(٣)

فقوله: " التالي " فيه إشارة إلى أن حقَّ التابع أن يَلِيَ المتبوعَ.

ومعمولُ التابعِ كالتابعِ، الأصلُ فيه أن يتأخرَ أيضًا عن المتبوعِ؛ إذ الغالبُ في المعمولِ ألَّا يقعَ إلا حيث يصلحُ أن يقعَ العاملُ.

قال السيوطي:" ولا يُقَدَّمُ معمولُها(أي: التوابع) على المتبوعِ؛ لأن المعمولَ لا يَحلُّ إلا في موضعٍ يَحلُّ فيه العاملُ، ومعلومٌ أن التابعَ لا يتقدمُ على المتبوعِ، خلافًا للكوفيةِ في تجويزهم ذلك....."(٤).

هذا هو الأصلُ في التابعِ (ومعمولِه)؛ إذ رُتبتُهما تاليةٌ لرتبةِ المتبوعِ، وللنحاةِ في العُدولِ عن هذا الأصلِ آراءٌ وأقوالٌ، أفَصِّلُ القولَ فيها في المباحثِ التاليةِ.

وأسألُ الرحمنَ أن يُيسِّرَهْ ∴ وخالصًا لوجهِه أن يَجعلَهْ

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(٣/٩٤٥) تحقيق أد/ عبدالرحمن على سليمان(دار الفكر العربي – القاهرة – ط: الأولى ١٤٢٢ه=٢٠٠١م).
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني(٣/٥٧)(دار إحياء الكتب العربية – بدون).
(٣) شرح الكافية الشافية(٢/١١٤٦).
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/١١٦) تحقيق أ/أحمد شمس الدين(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤١٨ه=١٩٩٨م)

المبحث الأول : النعت

ويشتمل على مسألتين:

الأولى: النعتُ بينَ لزومِ رُتْبةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها.

الثانية: معمولُ النعتِ بينَ لزومِ رُتْبةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها.

المسألة الأولى

النعتُ بينَ لزومِ رتبةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها

النعت هو: التابعُ الذي يُكَمِّلُ متبوعَه[١] ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلَّقَ به[٢].

فالذي يبيِّنُ صفةً من صفات المنعوت، ويرفعُ ضميرا مستترا عائدا عليه هو النعت الحقيقي. نحو: مررت برجلٍ كريمٍ.

والذي يبيِّنُ صفةً من صفات ما تعلق به المنعوت، ويرفعُ اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير عائد على المنعوت هو النعت السببي. نحو: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه.

والنعت تابعٌ للمنعوت، مُكَمِّلٌ له، ومجعولٌ معه كالاسم الواحد، ولهذا كان حق النعت أن يتصل بالمنعوت، وأن يتأخر هو ومعمولُه في الرتبة عنه[٣].

---

(١) أي: يوضِّحه إن كان معرفة، نحو: زارني محمدٌ الكريمُ، ويُخَصِّصُه إن كان نكرة، نحو: زارني رجلٌ كريمٌ. هذا هو الأصل في النعت، وقد يكون لغير ذلك.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم (٣٥٠)، وأوضح المسالك(٣/٣٠٠)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(٣/١٩١) ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(دار التراث – القاهرة – ط: العشرون ١٤٠٠ه =١٩٨٠م).

(٣) ينظر: الكتاب(١/٤٢١)، والأصول في النحو(٢/ ٢٢٥)، والخصائص لابن جني(٢/ ٣٨٥، ٣٩١) تحقيق أ/ محمد على النجار(المكتبة العلمية – ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م)، وشرح المفصل لابن يعيش(٣/٥٥)، وشرح التسهيل لابن مالك(٣/٣١٠)، وشرح الكافية الشافية(٢/ ١١٤٨)، و(٣/١١٥٤)، والتصريح (٢/ ١٠٨)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٥٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واختلف النحويون في عُدولِ النعتِ عن رتبتِه بالتقدُّمِ على المنعوتِ إلى ثلاثةِ مذاهبَ[١]:

الأول: مذهب البصريين[٢] (ووافقهم أكثر المتأخرين من النحاة[٣]): عدمُ جوازِ عُدولِ النعتِ عن رتبتِه بالتقدُّمِ على المنعوتِ مطلقًا، وما ورد من ذلك فمتأوَّلٌ على غير التقديم والتأخير، ومقصورٌ على المسموع نثرا أو شعرا، وهو قليل.

وعللوا لذلك بما يلي:

١- أن النعتَ مكمِّلٌ له، ومجعولٌ معه كالاسم الواحد[٤]، فهو من المنعوت بمنزلةِ العَجُزِ من الصدرِ، والمضاف إليه من المضاف، والصلة من الموصول؛ فلا يجوز أن يتقدم عليه.

---

(١) هذا الخلاف في النعت الحقيقي، وأما النعت السببي فلا يجوز فيه التقديم بإجماع النحاة؛ لأنه ليس صفة للمنعوت في المعنى وإنما للاسم الظاهر المتأخر، المرفوع به، المتصل بضمير المنعوت، فلا يسوغ أن تقول: مررت بكريمٍ أبوه رجلٍ.

(٢) ينظر: الكتاب(٤٢١/١)، والمقتضب للمبرد(٤٢١/١) تحقيق أد/ محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م)، ، والأصول في النحو(٢٢٥/٢)، والخصائص(٢/ ٣٨٥، ٣٩١).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري(٩/٣) تحقيق د/ محمود محمد الطناحي(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الأولى١٤١٣ه=١٩٩٢م)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٠/٢، ٦٣، ٦٤)، وشرح التسهيل لابن مالك(٣/ ٣١٩ ، ٣٢٠)، وارتشاف الضرب(١٩٢٩/٤)، والمساعد (٢/ ٤١٨)، والتصريح (١/ ٣٥٧)، وهمع الهوامع(٣/ ١٢٧)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/ ٥٧).

(٤) قال سيبويه: " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد..." . الكتاب(٤٢١/١).

٢- أن النعت يشتمل على ضمير يعود على المنعوت[١]؛ فلو قُدِّمَ النعتُ لَمَا عادَ هذا الضميرُ على مذكور.

فإذا صلحَ نعتُ المعرفةِ لمباشرةِ العاملِ، جاز تقديمُه عليها، ليس على بقاءِ الأولِ نعتًا والثاني منعوتًا، بل على أن يُعربَ المتقدمُ بحسب العواملِ، ويُبدلَ منه المتأخرُ، نحو: زارني العاقلُ محمدٌ، فـ" العاقلُ " فاعلٌ، و" محمدٌ " بدل منه. ويجوز أن يكون " العاقل " نعتا لاسم محذوف، والتقدير: زارني الرجلُ العاقلُ محمدٌ، ومحمدٌ بدلٌ من الرجل، أومن العاقل لقيامه مقامه[٢].

وهي طريقة عربية فصيحة خرَّجوا عليها ما سُمع من شواهد نثرية وشعرية.

---

(١) قال أبو البقاء: " ولابد في الصفة من ضمير يعود على الموصوف؛ لأن ذلك من ضرورةِ كونِه مشتقًّا: أن يعمل في فاعلٍ مضمَرٍ أو مُظهَرٍ، فالمضمَرُ هو الموصوف في المعنى، والمُظهَرُ لابد أن يصحبه ضميرُ الموصوفِ ليصير مِنْ سببه به، كقولك: مررت برجل قائم زيدٌ عنده، فلولا الهاء لكان الكلامُ أجنبيًّا من الأول، ولم يكن صفةً له ".
– اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري(٤٠٥/١) تحقيق أ/ غازي مختار طليمات(دار الفكر المعاصر– بيروت ، ودار الفكر– دمشق– ط: الأولى ١٤١٦ه=١٩٩٥م).

(٢) ينظر: كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (٦١٩/١، ٦٢٠) تحقيق أ/هادي عطية مطر(مطبعة الإرشاد – بغداد– ط: الأولى ١٤٠٤ه = ١٩٨٤م)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٧٢/٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومنه قول الله تعالى:﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ[١] اللَّهِ﴾[١] في قراءة الجر لاسم الجلالة(اللهِ)، فـ(العزيز الحميد) في الأصل نعتان لاسم الجلالة، لكنهما قُدِّمَا، وأُعرِبَا بمقتضَى العاملِ، وأُبدِلَ منهما اسمُ الجلالةِ[٢].

وأجاز الكوفيون(كما سياتي)أن يُعرَبَ(العزيز الحميد) نعتين مقدمين، ويُعرَبَ اسمُ الجلالة منعوتًا مؤخرا[٣].

ومن لطائفِ التأخيرِ هنا " أن المنتَقَلَ إليه(اسم الجلالة) أجدرُ بالذِّكْرِ عَقِبَ ما تَقدَّمَه؛ فإن اسمَ الجلالةِ أعظمُ من بقية الصفات؛ لأنه عَلَمُ الذاتِ الذي لا يُشاركُه موجودٌ في إطلاقِه ولا في معناه الأصليِّ المنقولِ منه إلى العلَميةِ "[٤].

---

(١) إبراهيم/ ١، ٢. وقراءة الجر(اللهِ) لابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، ووجَّهها الأكثرون على البدل. وقرأ نافع وابن عامر بالرفع، وفيها أوجه، أشهرها: أن اسم الجلالة مبتدأ خبره اسم الموصول(الذي)، أو خبر لمبتدأ محذوف، و(الذي) صفة، والتقدير: هو اللهُ الذي له ما في السموات وما في الأرض. والله أعلم.
- ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد(٣٦٢) تحقيق أد/ شوقي ضيف(دار المعارف – مصر– بدون).

(٢) قال ابن عطية: قرأ نافع وابنُ عامر(اللهُ الذي) برفع اسم(الله) على القطع والابتداء، وخبره(الذي)، ويصح رفعه على تقدير" هو الله الذي ". وقرأ الباقون بكسر الهاء على البدل من قوله:(العزيز الحميد) ".
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٣٢٢/٣) تحقيق أ/عبد السلام عبد الشافي محمد(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٢٢ه = ٢٠٠١م).

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون(٦٦/٧، ٦٧) تحقيق د/أحمد محمد الخراط (دار القلم – دمشق – ط: الأولى ١٤١١ه= ١٩٩١م).

(٤) تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور(١٨٢/١٣)(الدار التونسية للنشر– تونس١٩٨٤م).

كذلك فإن في التأخير هنا تشويقًا للمستمعِ، وإثارةً لترقُّبِه المنعوتَ وتطلُّعِه إليه، فإذا ذُكِرَ ثبتَ في النفس وتَمكَّنَ.

ومنه قول الشاعر:

والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطيرَ يَمْسَحُها ∴ رُكبانُ مكةَ بَيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ[١]

وقول الآخر:

وبالطَّويلِ العُمْرِ عُمْرًا حَيْدَرَا[٢]

---

(١) البيت من البسيط، قاله النابغة الذبياني، وهو له في ديوانه(ص٣٦) تحقيق أ/ حمدو طوماس (دار المعرفة – بيروت – ط: الثانية ١٤٢٦ه=٢٠٠٥م)، والمفصل(٩٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(١١/٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي(٧١/٥ ، ٧٣، ١٨٣)، و(٤٥٠/٨ ، ٤٥١) تحقيق أ/عبدالسلام محمد هارون(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الأولى ١٤٠٦ = ١٩٨٦م). وبلا نسبة في: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٣٢٦/٢) تحقيق د/ يوسف حسن عمر(منشورات جامعة قاريونس– بنغازي – ط: الثانية ١٩٩٦م).

العائذات: جمع عائذة، وهي حديثة النتاج من الطير والحيوان. الغَيْل: ماء كان يجري في أصلِ جبلِ أُحُدٍ. السَّنَد: موضع دونَ أُحُدٍ. يمسحها: يقتلها.

والشاهد فيه قوله: " والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ " حيث قُدِّمَ النعتُ على المنعوتِ، فصار مفعولا به لاسم الفاعل؛ لصلاحيتِه لأن يباشره العامل، وصار المنعوتُ بدلًا منه، والأصل: والمؤمنِ الطيرَ العائذاتِ. وأجاز الكوفيون أن يكون على التقديم والتأخير، فالأول نعتٌ متقدم والثاني منعوت متأخر. ويجوز فيه وجهان آخران، أولهما: أن يُجرَّ بإضافته إلى اسم الفاعل " المؤمن "، وعلى هذا يجوز في المنعوت المتأخر " الطير " النصب والجر على البدلية. وثانيهما: أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهو رأي الزمخشري.

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة أيضا في: شرح الجمل لابن عصفور(٢١٨/١)، والمقرب (١٨٧/١) تحقيق أ/أحمد عبد الستار الجواري و أ/عبد الله الجبوري(ط: الأولى١٣٩٢ه= ١٩٧٢م).

الحَيْدَرُ: القصير. والمعنى: لقد استبدلت بالعمر الطويل عمرًا قصيرا.

الشاهد فيه: قوله: " وبالطويلِ العُمرِ" وأصله: وبالعُمرِ الطويلِ، وهو كالشاهد السابق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني: مذهب الكوفيين: جوازُ عُدولِ النعتِ عن رتبتِه بالتقدُّمِ على المنعوتِ، مع بقاءِ النعتِ معرَبًا بإعرابِ المنعوتِ، على التقديم والتأخير، وليس على البدلية.

فالشواهد السابقة التي وجَّهَها البصريون على البدليةِ وجَّهَها الكوفيون على تقديمِ النعتِ وتأخيرِ المنعوتِ.

وأجاز الكوفيون[١] أيضًا تقديمَ النعتِ وإضافتَه إلى المنعوتِ، نحو قولهم: (جَرْدُ قطيفةٍ[٢]، وسَحْقُ عِمامةٍ[٣]، وأخْلاقُ ثيابٍ[٤]). والأصل: قطيفةٌ جَرْدٌ، وعِمامةٌ سَحْقٌ ، وثيابٌ أخلاقٌ.

وعللوا لذلك بأن النعتَ ذُهِبَ به مذهبَ الجنسِ، ثم أُضيفَ إلى المنعوت كما يُضاف بعضُ الجنسِ إليه في نحو: هذا خاتمُ حديدٍ.

واستشهدوا لذلك بعدة مواضع في القرآن الكريم، ومنها:

* قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[٥] في قراءة الإضافة، وأصله " سِنِينَ عَدَدًا " على أن(عَدَدًا) مصدرٌ أُقيمَ مقامَ الاسمِ؛ فنُعت به(سِنِينَ) ثم قُدِّمَ على المنعوتِ وأُضيفَ إليه، ويدل عليه قراءة الأعمش(عَدَدًا سِنِينَ) بالتنوين.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(٢١٨،٢١٩/١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٢٤٣/٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٧٩٧/٢)، والتصريح(٣٥/٢).

(٢) جَرْدُ قطيفةٍ(بفتح الجيم وسكون الراء)، أي: مجرودة، أو بالية. من قولهم: جَرَدَ الثوبُ: أخْلَقَ.

(٣) سَحْقُ عِمامةٍ(بفتح السين وسكون الحاء)، أي: عِمامة بالية. فالسَّحْقُ من الثياب: الخَلَقُ البالي.

(٤) أخْلَاقُ ثيابٍ: من قولهم: خَلِقَ الثوبُ و الجِلدُ وغيرهما خَلَقًا وخُلُوقًا: بَلِيَ.

(٥) المؤمنون/١١٢.

* وقوله تعالى:﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾[١]، وأصله: يَعلمُ الأعينَ الخائنةَ، فقُدِّمت الصفةُ، وحُذفَ منها الألفُ واللامُ وأُضيفتْ إلى الموصوفِ. وفي التقديم إشارةٌ إلى إحاطة علمِ اللهِ سبحانه بكلِّ خائنةٍ تَقَعُ، وتخويفٌ من حسابِه عليها. وفيه وجهان آخران، أحدهما: أن يكون على الأصل ولا تقديم فيه، و(خائنة) مصدر كالعافية والعاقبة، مضاف إلى فاعله، والتقدير: يَعلمُ خيانةَ الأعينِ. والثاني: أن يكون(خيانة) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ دلَّ عليه(الأعين) والتقدير: يَعلمُ نظرةَ الأعينِ الخائنة[٢].

* وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ﴾[٣] وأصله "ربُّنَا الجَدُّ" أي: العظيمُ، فقُدِّمَتْ الصفةُ، وحُذِفَ منها الألفُ واللامُ، وأُضيفتْ إلى الموصوفِ. ويجوز أن يكون على الأصل ولا تقديم فيه، والمراد: تعالى سلطانُ ربِّنا، أو عظمتُه، أو غِنَاه[٤].

---

(١) غافر/١٩.

(٢) ينظر: الدر المصون(٢٦٩/٩)، وروح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للآلوسي (٥٩/٢٤) ضبط وشرح وتعليق السيد محمود شكري الألوسي(دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط: الرابعة ١٤٠٥ه=١٩٨٥م)، والتحرير والتنوير(١١٦/٢٤)، وحاشية يس على التصريح (٣٣/٢، ٣٤)(دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي الحلبي– القاهرة – بدون).

(٣) الجن/٣ .

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري(٦/ ٢٢٣) تحقيق الشيخين/عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وأد/ فتحي حجازي(مكتبة العبيكان– الرياض– ط: الأولى١٤١٨ه=١٩٩٨م). (٢٢٣/٦)، وشرح الجمل لابن عصفور(٢١٩/١،٢١٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومنه قول الشاعر:

يا قُرَّ إنَّ أباكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ ∴ قد كنتُ خائفَهُ على الأَحْمَاقِ[١]

يريد: خُوَيْلِدٌ الحَيُّ، فقَدَّمَ الصفةَ وأضافَها، فصارت معمولةً للعاملِ الذي قبلها، وخَرَجتْ عن كونها صفة[٢].

وقول الآخر:

إنَّا مُحَيُّوكِ يا سَلمَى فحَيِّينـــا ∴ وإنْ سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فاسقينَا

وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكرُمَـــةٍ ∴ يومًا سَرَاةَ كِرامِ النَّاسِ فادعِينَا[٣]

---

(١) البيت من الكامل، قاله جَبَّار بن سلمى بن مالك، وهو له في: خزانـــة الأدب(٤/٣٢١ ، ٣٣٤). وبلا نسبة في: الخصائص(٣/٢٨)، والمفصل(٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش(٣/١٣)، وشرح الجمل لابن عصفور(١/٢١٩)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي(٢/٢٤٢).
ويُروى بفتح الهمزة وكسرها في " الأحماق ".
قُرّ: منادى مرخم، والمضاف إليه محذوف، أي: يا قُرّةَ العينِ. الأحماق: الكساد، ومنه الأحمق: كاسد العقل.
الشاهد فيه: قوله: " حيٌّ خويلدٍ " حيث قُدم النعتُ على المنعوت، ثم أضيف إليه بعد حذف ألفه ولامه، وأُعربَ النعتُ بمقتضى العامل قبله، فصار خبرا لـــ " إنَّ " الناسخة. والأصل : إن أبـــاك خويلدٌ الحيّ. وقيل: " حيّ " زائد بين اسم إنَّ وخبرها، والأصل: إن أباك خويلدٌ.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(١/٢١٨ ، ٢١٩)، وشرح التســـهيل لابـــن مالـــك(٣/ ٣١٩، ٣٢٠)، وشرح التسهيل للمرادي(القسم النحوي)(٧٩٣) تحقيق د/ محمد عبيد(مكتبة الإيمان – المنصورة – ط: الأولى١٤٢٧ه = ٢٠٠٦م)، والمساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصـــد لابن عقيل(٢/٤١٨) تحقيق د/محمد كامل بركات(مكة المكرمة – جامعـــة أم القـــرى – مركـــز البحث العلمي– ط: الثانية ١٤٢٢هـــ =٢٠٠١م).

(٣) البيتان من البسيط، لبعض بني قيس بن ثعلبة، وقيل: لبشامة بن جَزْءٍ النهشلي، ينظر: شـــرح ديوان الحماسة لأبي تمام، لأبي علي بن الحسن المرزوقي(١/٧٥) تحقيق أ/غريد الشـــيخ، وأ/ إبراهيم شمس الدين(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٢٤ه =٢٠٠٣ م).
وهما بلا نسبة في عدة السالك(٣/١١٠)، وفي توضيح المقاصد والمســـالك(٢/٧٨٨)(الشـــطر الثاني من البيت الأول فقط)، وفي حاشية يس على التصريح(٢/٣٤)(بعض الشطر الثاني).
الشاهد فيهما: قوله: كِرامَ النَّاس، وسَرَاةَ كرامِ الناس، حيث قُدم النعتُ على المنعوت، ثم أضيف إليه بعد حذف ألفه ولامه، وأُعربَ النعتُ بمقتضى العامل قَبلَه، وأصله: الناسَ الكرامَ، وسَـــراةَ الناسِ الكرامِ.

يريد: الناسَ الكرامَ، وسراة الناسِ الكرامِ، فقَدَّمَ الصفةَ وأضافَها.

ومنع البصريون وأكثرُ المتأخرين من النحاة[1] إضافةَ النعتِ إلى المنعوتِ؛ بحجة أن الشيءَ لا يُضافُ إلى نفسِه؛ فالمضاف يجب أن يكون غير المضاف إليه بوجهٍ ما. وخرَّجوا ما ورد من ذلك على تقديرِ موصوفٍ، وإضافةِ الصفةِ إلى جنسها، فالتقدير في " جَرْدُ قطيفةٍ ": شيءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وفي " سَحْقُ عِمامةٍ ": شيءٌ سَحْقٌ من جنس العِمامة، ثم حُذفَ الموصوفُ وأضيفت الصفةُ إلى جنسها للتبيين.

وفي الحقيقة: إن تقديم الصفة وإضافتها إلى الموصوف ورد كثيرا في كلام العرب؛ فلا وجه لمنعه، مع ملاحظ الفرق الدلاليِّ بين التركيبين الوصفيِّ والإضافيِّ؛ إذ إن لكلٍّ منهما معنًى مستقلًا لا يؤديه الآخر، فقولك: " حَضرَ كرامُ الناسِ " يفيد من المعنى ما لا يفيده قولك: " حَضرَ الناسُ الكرامُ "، فالتركيب الأول(الإضافي) فيه مزيدُ اعتناءٍ واهتمامٍ بالصفة، فهو يُشعِرُكَ بأنهم الكرام لا غير، فهي طريقة شبيهة في المعنى بطريقة تقديم ما حقُّه التأخير في القصر، وهذا ما لا يُدرَكُ في التركيب الثاني(الوصفي).

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٢/٢٣٨، ٢٤٤)، وشرح ابن الناظم(ص٢٧٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٢/٧٩٧)، وأوضح المسالك(٣/١٠٧-١١٠)، والتصريح(٢/٣٤، ٣٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٢/٢٤٩، ٢٥٠).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثالث: مذهب ابن الأثير(صاحب البديع)[١]: أنه يجوز تقديم النعت إذا كان مثنًّى أو مجموعًا، وتَقدَّمَ أحدُ متبوعَيْه، تقول في " قامَ زيدٌ وعمرٌو الفاضلانِ ": قام زيدٌ الفاضلانِ وعمرٌو.

جاء في كتابه البديع:" يجوز تقديمُ الصفةِ على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة وقد تَقَدَّمَ أحدُ الموصوفَيْنِ، تقولُ: قامَ زيدٌ العاقلانِ وعمرٌو، ومنه قول الشاعر:

ولَسْتُ مُقِرًّا للرجالِ ظُلامةً ∴ أَبَى ذاكَ عمِّي الأَكْرَمانِ وخَالِيَا[٢]

---

(١) هو: المبارك بن محمد الشيباني الجزري، أبو السعادات، مجد الدين ابن الأثير، قرأ النحو على ابن الدهان، ومكي الضرير، من مصنفاته: البديع في علم العربية، والباهر في الفروق في النحو، والنهاية في غريب الحديث، توفي بالموصل(٦٠٦ه).
– تنظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي(٢٧٤ ، ٢٧٥) تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم(دار الفكر– ط: الثانية١٣٩٩ه=١٩٧٩م)، والأعلام للزركلي (٢٧٢/٥ ، ٢٧٣)(دار العلم للملايين– بيروت – ط: الخامسة عشرة ٢٠٠٢م).
– وينظر رأيه في: كتابه: البديع في علم العربية(م١/ج٢/ص٣٢٨) تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين(مكة المكرمة– جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي – ط: الأولى ١٤١٩ه)، وارتشاف الضرب(١٩٣٦/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٩٤٥/٣)، وهمع الهوامع(١٢٧/٣) وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٥٧/٣، ٥٨).

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور(٢١٢) تحقيق د/ السيد إبراهيم محمد(دار الأندلس للطباعة والنشر – ط : الأولى =١٩٨٠م)، وارتشاف الضرب(١٩٣٦/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٩٤٥/٣)، ومغني اللبيب لابن هشام (٥٧٩) تحقيق د/ مازن المبارك، و أ/ محمد على حمد الله، ومراجعة أ/ سعيد الأفغاني (دار الفكر – بيروت – ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).
الظُّلامة (بضم الظاء مشددة): ما يطلبه المظلوم، وهو اسم ما أُخِذَ منه ظلمًا.
يمدح الشاعر نفسه قائلا: إن أحدا لا يستطيع أن يظلمني، فهذا أمر يأباه أهلي جميعا من كلا طرفيَّ أعمامي وأخوالي.
الشاهد فيه: قوله: "عَمِّي الأكرمانِ وخاليَا" حيث قدم النعت(الأكرمان) بعد أن تقدم أحد منعوتيه، والأصل: عمِّي وخالِي الأكرمان. وهذا جائز في السعة عند ابن الأثير، موقوف على الضرورة عند الجمهور.

كأنه نظر إلى أن العطفَ كالتثنية "[١].

* هذا،، وإذا قُدِّمَ نعتُ النكرةِ عليها نُصِبَ عند البصريين على الحالية، وصار المنعوتُ صاحبَ حالٍ متأخرًا، نحو: فيها قائمًا رجلٌ، وفى الدار قائمةً امرأةٌ[٢].

هذا إذا صلح النعتُ لمباشرةِ العاملِ، وقَبِلَ الحاليةَ، وأما إذا لم يصلح لمباشرة العامل، فلا يصح التقديم، نحو: إنَّ رَجُلًا ضَرَبَكَ في الدار، فـ" ضربك " جملة فعلية في موضع نصب صفة لـ" رجلا "، ولا يصح أن تتقدم عليه؛ لأن العامل لا يصلح للدخول عليها، فلا يجوز أن تقول: إنَّ ضَرَبَكَ رَجُلًا في الدار[٣].

وكذلك إذا لم يَقبل النعتُ الحاليةَ، كأن يكون من الصفات الثابتة غير المنتقلة، نحو: جاءني رجلٌ أحمرُ[٤].

ويجوز في نعت النكرة المتقدم إذا صلح لمباشرة العامل أن يتقدمَ عليها ويُعرَبَ بحسب العوامل كنعت المعرفة، و يُعرَبَ المتأخرُ بدلًا منه، نحو: مررتُ بظريفٍ رجلٍ، واستمعتُ لخطيبٍ غلامٍ. والأصل: مررتُ برجلٍ ظريفٍ، واستمعتُ لغلامٍ خطيبٍ[٥]. ومنه في القرآن الكريم:

---

(١) البديع في علم العربية(م١/ج٢/ص٣٢٨).
(٢) ينظر: الكتاب(١٢٢/٢)، وأمالي ابن الشجري(٩/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٦٣/٢، ٦٤)، وارتشاف الضرب(١٩٢٩/٤).
(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى(٢/ ٣٥١).
(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٧٢/٣).
(٥) قال الرضي:" ثم اعلم أنه إنْ صلحَ النعتُ لمباشرةِ العاملِ إيَّاه جاز تقديمُه وإبدالُ المنعوتِ منه، نحو: مررتُ بظريفٍ رجلٍ، قال:
والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرَ يمسحُها .:. رُكبانُ مكةَ بين الغَيْلِ والسَّنَدِ
ـــ وقريب منه قوله تعالى:﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾؛ لأن حقَّ(غِرْبيب) أن يَتْبَعَ (أَسْوَد)؛ لكونه تأكيدا له، نحو: أحمرُ قانِئٌ ". – شرح كافية ابن الحاجب(٣٢٦/٢، ٣٢٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

* قوله تعالى:﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[١] في قراءة الأعمش والمفضل عن عاصم(عَدَدًا سِنِينَ) بالتنوين، حيث إن(عَدَدًا) في هذه القراءة يجوز فيه ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولا به لـ(لبثتم) لتضمنه معنى(عَدَدتم)، وأن يكون تمييزًا لـ(كم)، وأن يكون حالا مقدمة. و(سنين) بدلٌ، أو تمييز[٢].

وأجاز الكوفيون أن يُعرب نعتًا مقدمًا على المنعوت(سنين) ويكون من النعت بالمصدر المؤول بالمشتق، والتقدير: سنين معدودةً[٣].

وفي التقديم إشارةٌ إلى أن الاهتمام منصبٌّ على العدد، وأنه مهما كثُرَ فهو بالنسبة لأيام الآخرة قليلٌ.

* وقوله تعالى:﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[٤]، فـ(غرابيبُ) في الأصل صفة لـ(سُود)، لكنها قُدِّمتْ مبالغةً في هذا الوصفِ، وبيانًا لقدره، وأُعرِبَتْ بمقتضى العامل، وأُبدِلَ منها المتأخرُ[٥].

---

(١) المؤمنون/١١٢.
(٢) قال أبو البقاء:" قوله تعالى(عددَ سنينَ) يُقرأ بالتنوين في(عدد) على أن تُجعل(سنين) بدلًا، أو تمييزا، ويكون(عددًا) بمعنى: معدود، أي: سنين معدودة. ويجوز أن يُجعل(عددًا) حالا لا صفة لـ(سنين) في المعنى، قُدِّمَ فصار حالا ".
– إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري(١٦٧/٢، ١٦٨) تحقيق أ/ محمد السيد عزوز(عالم الكتب – بيروت – ط: الأولى١٤١٧ه=١٩٩٦).
(٣) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان(٣٩٠/٦) تحقيق الشيخين/عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وغيرهما(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٣ه=١٩٩٣م).
(٤) فاطر/٢٧.
(٥) قال ابن عطية: " وقوله:(غرابيبُ سُودٌ) لفظان لمعنى واحد.....وقَدَّمَ الوصفَ الأبلغَ، وكان حقه أن يتأخر، وكذلك هو في المعنى، لكن كلام العرب الفصيح يأتي كثيرا على هذا النحو".
– المحرر الوجيز(٤٣٧/٤).
وقال أبو البقاء: "(وغَرَابِيبُ سُودٌ) الأصل: وسُودٌ غرابيبُ؛ لأن الغِربيبَ تابعٌ للأَسْوَدِ، يقال: أَسْوَدُ غِربيب، كما تقول: أَسْوَدُ حالكٌ ".
– التبيان في إعراب القرآن لأبيَ البقاء العكبري(١٠٧٥/٢) تحقيق أ/علي محمد البجاوي(عيسى البابي الحلبي وشركاه – بدون).

فالعرب يقولون:(أبيضُ يَقَقٌ، وأصفرُ فاقِعٌ، وأحمرُ قانِئٌ، وأَسْوَدُ غِرْبيبٌ)[١]

ومنه قول الشاعر:

ولكنِّي بُليتُ بِوَصْلِ قَومٍ ∴ لَهُم لَحْمٌ ومُنكرةٌ جُسومُ[٢]

وأجاز الزمخشري[٣] أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، والمذكور بعد الوصف دالٌّ على المحذوف، وفيه زيادة توكيد حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار جميعًا.

قال سيبويه:" هذا بابُ ما يَنتَصِبُ لأنه قبيحٌ أنْ يوصَفَ بما بعده ويُبنَى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لَمَّا لم يَجُزْ أن توصَفَ الصفةُ بالاسم، وقبحَ أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفةَ موضعَ الاسم، كما قبحَ: مررت بقائمٍ، وأتاني قائمٌ، جعلتَ القائمَ حالًا، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. ولو حَسُنَ أن تقول: فيها قائمٌ، لجاز: فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنه لَمَّا قالَ: فيها قائمٌ، قيل له : من هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ، أو: عبدُ الله. وقد يجوز على ضعفه. وحُمل هذا النصب

---

(١) أبيضُ يَقَقٌ(بفتح القاف الأولى وكسرها): ناصِعُ البياض. وأصفرُ فاقِعٌ: شديدُ الصُّفْرة. وأحمرُ قانِئٌ: شديدُ الحُمْرةِ. و" أَسْوَدُ غِرْبيبٌ ": حالِكُ السَّوادِ.

(٢) البيت من الوافر، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك(٣/ ٣٢٠)، وشرح التسهيل للمرادي(٧٩٣)، والمساعد(٢/ ٤١٨).

الشاهد فيه: قوله : "ومنكرةٌ جُسومُ" حيث قدم نعت النكرة عليها، وأُعرِبَ بمقتضى العامل، ولم يُنصَبْ على الحالية، وصار المنعوتُ بدلًا منه، والأصل: وجسومٌ منكرةٌ. وأجاز الكوفيون أن يكون على التقديم والتأخير، فالأول نعتٌ متقدمٌ والثاني منعوتٌ متأخرٌ.

(٣) ينظر: الكشاف(٥/١٥٢، ١٥٣)، والدر المصون(٩/٢٢٨، ٢٢٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على جواز: " فيها رجلٌ قائمًا " وصار حين أُخِّرَ وجهَ الكلامِ، فرارًا من القبح، قال ذو الرمة:

وتحتَ العَوالي في القَنَا مستَظِلَّةً ∴ ظِباءٌ أَعارتْها العُيونَ الجَآذِرُ[1]

وقال الآخر:

وبالجسمِ منِّي بيِّنًا لو علِمْتِهِ ∴ شُحُوبٌ وإنْ تَستَشْهِدي العينَ تَشهدِ[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه(١١٦) تقديم وشرح أ/ أحمد حسن بسبح (دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٥ه=١٩٩٥م) وروايته" والقنا "بدلا من" في القنا". وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش (٦٤/٢) وروايته " بالقنا " بدلا من " في القنا ".

العوالي: عوالي الرماح، وقيل: أعالي الهوادج. الجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

المعنى: هؤلاء النسوة اللاتي سُبينَ ظِباءٌ، عيونُهن كأنها عيونُ الأبقارِ الوحشيةِ في حَوَرِها وجمالِها.

الشاهد فيه: قوله:" مستظلَّةً ظباءٌ " حيث تقدم النعت" مستظِلَّةٌ " على المنعوت النكرة " ظباءٌ "؛ فنُصب على الحالية، وهو أحسن من بقائه على التبعية عند من أجازه، وتقدُّمُ الحالِ هو الذي سوَّغ مجيئها من النكرة. والأصل: ظباءٌ مستظلةٌ.

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك(٤٢٢/١) تحقيق أ/عدنان عبد الرحمن الدوري(مطبعة العاني– بغداد –١٣٩٧ه= ١٩٧٧م)، وشرح ابن عقيل(٢٥٧/٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٧٥/٢).

المعنى: إن بجسمي شحوبًا ظاهرًا من آثار حبِّكِ، وإن تطلبي دليلًا على ذلك فسَلِي عينيَّ تُحَدِّثانك به.

الشاهد فيه: قوله:" بَيِّنًا... شُحوبٌ " حيث تقدم النعت" بَيِّنًا " على المنعوت النكرة " شُحوبٌ "؛ فنُصب على الحالية، والأصل: وبالجسم منِّي شُحوبٌ بَيِّنٌ. وفي التقديم لفتٌ للانتباه إلى صفة الشحوب الذي حل به نتيجة هيامه بمحبوبته، وأنه صار لشدته بيِّنًا غير خفيٍّ.

وقال كثيِّر:

لِمَيَّةَ موحِشًا طَلَلُ(١)

وهذا كلامٌ أكثرُ ما يكون في الشعر، وأقَلُّ ما يكون في الكلام "(٢).

وقال المبرد:"....فتنصبه على الحال، مثل قولك:" فيها قائمًا رجلٌ "؛ وذلك أن النعتَ لا يكونُ قبلَ المنعوتِ، والحالُ مفعولٌ فيها، والمفعولُ يكون مقدَّمًا ومؤخَّرًا "(٣).

---

(١) صدر بيت من الوافر المجزوء، وعجزه:
يَلوحُ كأنَّه خِلَلُ
قاله كثير عزة، وهو له في ديوانه(ص٥٠٦) جمع وشرح د/ إحسان عباس(دار الثقافة- بيروت ١٣٩١ه=١٩٧١م)، وشرح المفصل لابن يعيش(٦٤/٢)، والتصريح(٣٧٥/١)، وخزانة الأدب (٢١١/٣). وبلا نسبة في: الخصائص(٤٩٢/٢)، وأسرار العربية(ص١٤٧) تحقيق أ/ محمد بهجة البيطار(مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق- بدون)، وأوضح المسالك(٣١٠/٢).
وروي في كثير من المصادر: " لعزة " بدلا من " لِمَيَّةَ ". والأصح رواية " لِعَزَّة "؛ لأن عزة اسم محبوبة كثيِّر. وبعض من رواه " لِمَيَّةَ " نسبه لذي الرُّمَّة، وليس في ديوانه.
الطلل: ما بقي شاخصا من آثار الدار. الخِلَلُ: جمع خِلَّة، وهي بطانة يُلَفُّ بها غِمْدُ السيف.
يقول: إن منزل عزة صار موحشًا بعد أن فارقه أهله، وصار ما تبقى من آثاره شاخصا كالبطائن التي يلف بها غِمْدُ السيف.
الشاهد فيه: قوله: " لِمَيَّةَ موحشًا طللُ " حيث تقدم النعت" موحشٌ " على المنعوت النكرة " طللٌ "؛ فنُصب على الحالية، والأصل: لِمَيَّةَ طللٌ موحشٌ. وفي التقديم منبَهَةٌ إلى ما وصل إليه حال هذا المكان من الوحشة الشديدة بعد فراق الأحبة له.
(٢) الكتاب(١٢٢/٢-١٢٤).
(٣) المقتضب(١٩٢/٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال ابن يعيش:"... فإنْ قَدَّمتَ صفةَ النكرةِ نصبتَها على الحال، وذلك لامتناع جوازِ تقديمِ الصفةِ على الموصوفِ؛ لأن الصفة تجرى مجرى الصلة في الإيضاح؛ فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول. وإذا لم يجُزْ تقديمُها صفةً عُدِلَ إلى الحال، وحُمِلَ النصبُ على جواز" جاء رجلٌ ضاحكًا "وصار حين قُدِّمَ وجهَ الكلامِ، ويسميه النحويون أحسنَ القبيحَيْنِ، وذلك أن الحالَ من النكرة قبيحٌ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح. قال الشاعر:

وتحتَ العوالي بالقَنَا مستَظِلَّةً ∴ ظِباءٌ أَعارتْها العُيونَ الجَآذِرُ

أراد: ظباءٌ مستظلةٌ، فلما قَدَّمَ الصفةَ نصبَها على الحال..."(١).

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم من جواز عُدولِ النعت الحقيقي عن رتبته وتقديمه على المنعوت، وإعرابه بمقتضى العامل، وجَعْلِ المنعوتِ بدلًا منه؛ لحكمة يقتضيها المعنى، أو لطيفة يتطلبها المقام. وقد ورود السماع به نثرا وشعرا.

وما أجازه الكوفيون أيضا من تقديم النعت وإضافته إلى المنعوت حقيقٌ بالقبول وعدم الردِّ؛ لوروده كثيرا في كلام العرب، ولإفادته معنًى جديدًا لا يُفَادُ حالَ كونِه نعتًا.

وأما ما ذهب إليه ابن الأثير من جواز تقديم النعت إذا كان مثنى أو مجموعا مع تقدُّمِ أحدِ متبوعَيْه، نحو: قام زيدٌ الفاضلانِ وعمرٌو، ففيه مجيءُ النعتِ قبل تمام المنعوت واكتمال أجزائه، فكيف للنعت الحقيقي أن يتبع منعوته في تثنيته أو جمعه، ويُكمِّلَه ببيان صفة من صفاته وقد تقدم هو على بعض أجزائه، ولمَّا تكتملْ صورة المثنى أو الجمع؟

(١) شرح المفصل (٢/ ٦٣، ٦٤).

المسألة الثانية

معمولُ النعتِ بينَ لزومِ رتبةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها

كما اختلف النحويون في عُدولِ النعتِ عن رتبته بالتقدمِ على المنعوتِ، اختلفوا أيضا في معمولِ النعتِ، هل يجوز عُدولُه عن رتبتِه بالتقدمِ على المنعوتِ أم لا[١]، على النحو التالي:

أولا: مذهب البصريين(ووافقهم أكثرُ المتأخرين[٢]): أنه لا يجوز عُدولُ معمولِ النعتِ عن رتبتِه بالتقدمِ على المنعوتِ مطلقًا، كما لم يَجُزْ ذلك في النعتِ.

وحجتهم: أن المعمولَ لا يقعُ إلا حيث يقعُ العاملُ.

قال ابن السراج: "... لا يجوز أن تُقَدِّمَ الصفةَ على الموصوفِ، ولا أن تُعمِلَ الصفةَ فيما قبل الموصوفِ، ولا تُقَدِّمَ شيئًا ممَّا يتصلُ بالصفة على الموصوف... وكذلك إذا قلت:" هذا رجلٌ يضربُ زيدًا " لم يجز أن تقول: " هذا زيدًا رجلٌ يضربُ "؛ لأن الصفةَ مع الاسم بمنزلة الشيءِ الواحدِ، وكذلك كلُّ ما اتصلَ بها..."[٣].

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: الأصول في النحو(٢/ ٢٢٥)، وشرح التسهيل لابن مالك(٢٨٨/٣)، وشرح الكافية الشافية(١١٥١/٢، ١١٥٢)، وارتشاف الضرب(١٩٣٦/٤)، والمساعد(٢/ ٣٨٣)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي(ص٦٠) تحقيق د/ طارق الجنابي(عالم الكتب، ومكتبة النهضة – بيروت– ط: الأولى ١٤٠٧ه =١٩٨٧م)، وهمع الهوامع(١١٦/٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٥٧/٣).

(٢) منهم: أبو البركات بن الأنباري، وابن مالك، وأبو حيان، والسيوطي.

(٣) الأصول في النحو(٢/ ٢٢٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال ابن جنى:"... وتقديمُ الصفةِ أو ما يَتعلَّقُ بها على موصوفِها قبيحٌ؛ ألا ترى أنك لا تُجيزُ: " هذا اليومَ رجلٌ وردَ مِنْ موضعِ كذا "؛ لأنك تريد:" هذا رجلٌ وردَ اليومَ من موضعِ كذا " وإنما يجوز وقوعُ المعمولِ فيه بحيث يجوزُ وقوعُ العاملِ، فكما لا يجوز تقديمُ الصفةِ على موصوفِها، كذلك لا يجوز تقديمُ ما اتصلَ بها على موصوفِها..."(١).

ثانيا: مذهب الكوفيين: جوازُ عُدولِ معمولِ النعتِ عن رتبتِه بالتقدمِ على المنعوتِ قليلا؛ سواء أكان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أم غيرهما، فيجوز عندهم أن تقول في" هذا رجلٌ يشربُ من مائك "، و" هذا رجلٌ يأكلُ طعامَك ": هذا من مائك رجلٌ يشربُ، وهذا طعامَك رجلٌ يأكلُ، وهو قليل.

ثالثا: مذهب بعض النحاة: جوازُ عُدولِ معمولِ النعتِ عن رتبتِه بالتقدمِ على المنعوتِ إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وامتناعُه في غيرهما.

ومنه على الرأيين الثاني والثالث: قول الله تعالى:﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾(٢)، وقوله تعالى:﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾(٣)، وقوله جل شأنه:﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ (٣٣) يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ (٣٤) وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ (٣٥) وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ (٣٦) لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ (٣٧)﴾(٤)، حيث أجازوا في الآية الأولى أن يكون الجار والمجرور(في أنفسهم) متعلقا بـ(بليغا) الواقع صفة لـ(قولا).

---

(١) الخصائص(٢/ ٣٩١).
(٢) النساء/٦٣.
(٣) المدثر/٩.
(٤) عبس/٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧.

وفي الآية الثانية أجازوا أن يكون الظرف(يومئذ) متعلقا بـــ(عسير) الواقع صفة لـــ(يوم).

و كذلك في الآية الثالثة أجازوا أن تكون الأظرف الثلاثة(إذا) و(يـــومَ) و(يومَئذٍ) متعلقة بـــ(يُغنيه) الواقعِ صفةً لـــ(شأن).

فأما الآية الأولى فقد وافقَ الزمخشريُّ فيها الكوفيين(وأصحابَ الـــرأيِ الثالثِ) حيث أجاز أن يتعلق قوله (في أنفُسِهم) بقوله (بليغًا) الواقـــعِ صـــفةً لـــ(قولًا)، والمعنى: قلْ لهم قولًا بليغًا في أنفسهم، مؤثِّـــرًا في قلوبهم(١).

وذهب أبو البقاء إلى أن الجـــار والمجرور(فـــي أنفُســـهم) متعلقـــان بالفعل(قلْ)، وضعَّفَ رأيَ الكوفيين والزمخشريِّ(٢).

وردَّ ابنُ مالكٍ مذهبَ الكوفيين والزمخشريِّ، فقال:" وأجاز الكوفيـــون" هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ "، و" زيدًا قمتُ فضربتُ " فقدَّموا معمولَ" يأكل " على " رجل " وهو منعوتٌ به، ومعمولَ " ضربتُ " على " قمتُ "، وهـــو معطـــوفٌ عليه. ووافقهم الزمخشريُّ في قوله تعـــالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾(٣) فجعل (في أنفُسِهم) متعلقًا بـــ(بليغًا)، ولا يصح ذلك على طريق البصـــريين؛ لأن حَقَّ المعمولِ ألَّا يَحلَّ إلا في موضعٍ يَحلُّ فيه العاملُ، ومعلومٌ أن التابعَ لا يَتقدَّمُ على المتبوعِ؛ فلا يَتقدَّمُ عليه معمولُه. والله أعلم"(٤).

---

(١) ينظر: الكشاف(٢/٩٨، ٩٩).

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن(١/٣٦٨).

(٣) النساء /٦٣.

(٤) شرح التسهيل(٣/٢٨٨). وينظر: شرح الكافية الشافية(٢/١١٥١، ١١٥٢). ونقلـــه عنـــه السيوطي في همع الهوامع(٣/١١٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإلى هذا أشار في الكافية الشافية بقوله[١]:

وعَمَلَ التابعِ قبلَ ما تَبِعْ ∴ لا تُوقِعَنْ فَفِعْلُ ذاكَ مُمْتَنِعْ

ومَانِعُوه علماءُ البَصْرَة ∴ وغيرُهم أجازَدونَ كَثْرَة

ومنعه أبو حيان أيضا؛ فقال في الارتشاف:" ولا يجوز أن يتقدمَ معمولُ الصفةِ على الموصوفِ؛ فلا يجوز: هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ، وأجاز ذلك الكوفيون، وتبعهم الزمخشريُّ في قوله تعالى:﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[٢] جعل(في أنفُسِهم) متعلقًا بقوله:(بليغًا) "[٣].

وقال في البحر رادًّا على الزمخشري:" وتعليقه(في أنفُسِهم) بقوله (بليغًا) لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف. لو قلت:" هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا " لم يجز أن تقول:" هذا زيدًا رجلٌ ضاربٌ؛ لأن حقَّ المعمولِ ألَّا يَحلَّ إلا في موضعٍ يَحلُّ فيه العاملُ، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت..." [٤].

وأما الآية الثانية فقد أجاز فيها أبو البقاء ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون(يومئذ) متعلقا باسم الإشارة(ذلك). والثاني: أن يكون بدلا منه[٥]. والثالث: أن يكون مبتدأ، و(يومٌ عَسيرٌ) خبره، والجملة خبر عن اسم الإشارة(ذلك)[٦].

---

(١) شرح الكافية الشافية(٢/ ١١٤٨).

(٢) النساء/٦٣.

(٣) ارتشاف الضرب(٤/ ١٩٣٦)٠

(٤) البحر المحيط(٣/٢٩٤). وينظر: الدر المصون(١٠/٣٥٩)، وروح المعاني(٥/٦٩).

(٥) وبُنِيَ لإضافته إلى غير متمكن.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن(٢/١٢٤٩).

ومنع أبو البركات بن الأنباري[١] والسمين الحلبيُّ[٢] أن يتعلق (يومئذ) بـ(عسير)، محتجَّيْنِ بأن معمولَ الصفةِ لا يتقدم على موصوفها، على ما ذهب إليه البصريون.

وأما الآية الثالثة فقد منع السمين[٣] وابن عادل[٤] أن يتعلق أحد الأظرف المتقدمة بالفعل(يُغنِيه) الواقعِ نعتًا لـ(شأن)[٥]؛ محتجَّيْنِ بأن معمولَ الصفةِ لا يتقدم على موصوفها، على ما ذهب إليه البصريون.

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهبَ إليه أصحابُ الرأيِ الثالثِ الذين توسطوا في المسألة بين المنع المطلق(كما قال البصريون) والجواز المطلق(كما قال الكوفيون)، فأجازوا عُدولَ معمولِ النعتِ عن رتبته بالتقدم على المنعوت إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، ومنعوه في غيرهما؛ لِمَا في هذا من التيسير والتوسع، لاسيما وأن الظرف والجار والمجرور يُتَوسَّعُ فيهما مالا يُتَوسَّعُ في غيرهما.

فالزمخشري وغيره ممن أجازوا وجه التقديم في الآيات الكريمات مصيبون في ذلك؛ إذ هو أقرب الأوجه، وأبعدها عن التأويل والتكلف.

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات بن الأنباري(٢/ ٤٧٣) تحقيق د/ طه عبدالحميد طه، ومراجعة أ/مصطفى السقا(الهيئة المصرية العامة للكتاب١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

(٢) ينظر: الدر المصون(٣٥٩/١٠).

(٣) ينظر: المصدر السابق(٦٩٦/١٠).

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي (١٧٠/٢٠) تحقيق الشيخ / عادل عبد الموجود، وآخرين(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٩ه=١٩٩٨م).

(٥) من قبيل نعت النكرة بالجملة الفعلية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما احتجاجُ البصريين بأن المعمول لا يقع إلا حيث يصلح أن يقع العامل، فهو غيرُ مُطَّردٍ[١]، حيث وقع في نحو: زيدًا لم أضربْ، وفي قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ(٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ(١٠) ﴾[٢] ففي المثال تقدم المعمول "زيدًا" على " لم "، وفي الآية الكريمة تقدم المعمولان(اليتيم) و(السائل) على(لا) الناهية، فهذه المعمولات وقعت حيث لا يصلح أن يقع العامل فيها؛ لأنه مجزوم بـ(لم) وبـ(لا) الناهية، والمجزوم لا يتقدم على جازمه[٣].

(١) قال الرضي في حديثه عن خلاف النحاة في تقديم خبر(ليس) عليها:"...واستدل المجوِّزُ بقوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[هود/٨] قالوا: لأن المعمولَ لا يجوز وقوعُه إلا حيث يجوز وقوع العامل. ولا يطَّردُ لهم ذلك؛ فإنك تقول: زيدًا لن أَضربَ، ولم أَضربْ ".
– شرح كافية ابن الحاجب(٤/٢٠١). وينظر: الجنى الداني(ص٢٧١).
وقال الصبان:" مِثْلُ التابعِ معمولُه؛ فلا يجوز " هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ ". قال البعض: لأن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عاملُه أهـ وهو منقوضٌ بنحو: زيدً لم أَضربْ ".
– حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٥٧).
(٢) الضحى/٩، ١٠.
(٣) ينظر: الدر المصون(٤/١٦-١٨).

المبحث الثاني : التوكيد

وفيه مسألة واحد:

التوكيدُ بينَ لزومِ رتبةِ التأخُّرِ عن المؤكَّد والعُدُولِ عنها

التوكيد: لفظٌ يُرادُ به تحقيق المعنى وتمكينه في نفس السامع، وإزالة الشك أو اللبس عن الحديث أو المُحَدَّثِ عنه(١).

وهو قسمان: معنوي، ولفظي.

فأما المعنوي فهو: تابعٌ بألفاظٍ مخصوصةٍ، وهو نوعان(٢):

الأول: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكَّد(٣)، وله لفظان: النفس، والعين. ويجب اشتمالهما على ضمير مطابقٍ للمؤكَّد في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، نحو: جاء زيدٌ نفسُه، أو عينُه، وقامت فاطمة نفسُها، أو عينُها، وجاء الزيدان أنفُسُهما، أو أعيُنُهما، وقامت الفاطمتان أنفُسُهما، أو أعيُنُهما، وجاء الزيدون أنفُسُهم، أو أعيُنُهم، وقامت الفاطماتُ أنفُسُهنَّ، أو أعيُنُهنَّ.

---

(١) ينظر: التوكيد في النحو العربي للدكتور/المتولي علي المتولي الأشرم(٤)(مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة ٢٠٠٤م).

(٢) ينظر: الأصول في النحو(٢/١٩-٢٣)، وارتشاف الضرب(٤/١٩٧٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/٩٦٧)، وأوضح المسالك(٣/٣٢٧-٣٣١)، وشرح ابن عقيل(٣/٢٠٦-٢٠٨)، والتصريح(٢/١٢٠-١٢٢)، وهمع الهوامع(٣/١٣٦).

(٣) فنحو: " جاء زيدٌ نفسُه " يرفع توهم أن يكون المراد: جاء غلامُ زيدٍ، أو أبو زيدٍ، أو خبرُ زيدٍ، أو نحوه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والثاني: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول[١]، وألفاظه: كُـلٌّ، وكِـلا، وكِلْتا، وجميعٌ، وعامَّة، نحو: قامَ القومُ كلُّهم أو جميعُهم أو عـامَّتُهم ، ونجح الطالبان كلاهما، ونجحت الطالبتان كلتاهما.

وأما اللفظي فهو: إعادةُ المؤكَّدِ بلفظِه، أو تقويتُه بموافقِـهِ معنًـى[٢] نحو: سافرَ سافرَ محمدٌ، وجاءَ حضرَ خالدٌ.

فالتوكيدُ إنما يكون لسابقٍ لا يُغنِي ذِكرُه مجردًا، بـل يقتضـى المقـامُ تقويتَه وتوكيدَه بلفظةٍ مخصوصةٍ، أو تكرارَه بلفظِه أو مرادفِه؛ حتى يـتمكَّن المعنى ويتحقَّقَ في نفس المخاطَبِ، ويَذهبَ اللبسُ عن المحَدَّثِ عنه، ويُدفَعَ توهُّمُ المجازِ والاتساعِ في الكلام، والخطأُ في التأويل، وذلـك برفـعِ تَـوَهُّمِ مضاف إليه، أو تَوَهُّمِ عدم إرادة الشمول(التوكيد المعنوي)، أو بتكرار لفظه، أو مرادفه (التوكيد اللفظي)[٣].

ولهذا كانت رتبةُ التوكيدِ التأخرَ عن المؤكَّدِ؛ حتى يتحقق الغرض منه.

ففي التوكيد اللفظي لا يجوز تقديم لفظ التوكيد على المؤكَّد؛ لأنه يوقِعُ في اللبس ففي نحو: " جاءَ جاءَ زيدٌ " ، وأكرمتُ زيدًا زيدًا، يجب أن يكـون المتقدم هو المؤكَّد والمتأخر هو التوكيد.

---

(١) فنحو: " قام القومُ كلُّهم أو جميعُهم أو عامَّتُهم " يرفع توهم أن يكون المراد: قام أكثرُ القومِ أو بعضهم.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣/ ٣٠١، ٣٠٢)، وشرح ابـن النـاظم(٣٦٢)، وهمـع الهوامع (١٤٣/٣)، والتصريح(١٢٦/٢، ١٢٧) والتوكيد في النحو العربي(١٢).

(٣) ينظر: أسرار العربية(٢٨٣)، واللباب في علل البناء والإعراب(٣٩٤/١)، وشرح المفصـل لابن يعيش(٤٠/٣، ٤١)، وشرح الجمل لابن عصفور(٢٦٢/١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٣٥٧/٢ – ٣٥٩)، وهمع الهوامع(١٣٦/٣).

وفي التوكيد المعنوي الذي يُراد به رفعُ توهمِ عدمِ إرادةِ الشمولِ (كُلٌّ، وكِلا، وكِلْتا، وجميعٌ، وعامَّة) لا يجوز أيضًا أن يتقدم ليباشره العامل، إلا إذا أُريدَ به معنى التوكيد، وليس التوكيد الاصطلاحي، وأُضيف إلى المؤكَّدِ، ولم يَشتمِلْ على ضمير عائد على متأخر لفظا ورتبة؛ فيجوز نحو: نامَ كلُّ القومِ، ونجح كلا الطالبين؛ إذ في التقديم قَطْعٌ بإرادة الشمول. ولا يجوز: أكرمتُ كلَّهم القومَ، ولا: كافأتُ كليهما الطالبَيْنِ(١).

قال ابن الشجري:"... ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف، دون الصفة والتوكيد والبدل، فلو قلت: ضربتُ رأسَه زيدًا، وأكلتُ كلَّه الرغيفَ، لم يَجُزْ، وأَشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول: رأيتُ أجمعينَ القومَ؛ لأنك أوليتَ " أجمعينَ " العاملَ، والعربُ لم تستعمله إلا تابعًا.....وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولم يَجزْ ذلك في الصفة والتوكيد والبدل؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصفة هي الموصوف، وكذلك المؤكِّدُ عبارةٌ عن المؤكَّدِ، والبدلُ إما أن يكون هو المبدَلَ أو بعضَه أو شيئًا ملتبسًا به "(٢).

وأما التوكيدُ المعنوي الذي يُرادُ به رفعُ توهُّمِ مضافٍ إلى المؤكَّدِ (النَّفْسُ والعَيْنُ) فإذا كانتا على حالهما في التوكيد، مفيدتين للتقويةِ، ورفعِ توهُّمِ مضافٍ إلى المؤكَّدِ، وجب تأخيرُهما عن المؤكَّدِ، مضافتين إلى ضميره، نحو: جاء زيدٌ نفسُه، وسافر محمدٌ عينُه، ولا يجوز تقديمُهما ليَلِيَا العاملَ؛ لاشتمالهما على ضمير عائد على متأخر لفظا ورتبة، فلا يقال: أكرمتُ نفسَه زيدًا، ولا كافأتُ عينَه بَكرًا.

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي(٢/٣٦٠، ٣٦١).

(٢) أمالي ابن الشجري(١/٢٧٥، ٢٧٦)٠ وينظر: خزانة الأدب(٣/١٣١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما إذا لم يكونا على حالهما في التوكيد، ولم يشتملا على ضمير عائد على متأخر لفظا ورتبة، وأُريدَ بهما الذاتُ، أو معنى التوكيد، لا التوكيد الاصطلاحي (النحوي)، فالتقديم مع الإضافة إلى المؤكَّدِ جائزٌ فصيحٌ، نحو: فعلتُ نَفْسَ الشيءِ، وجاء في نَفْسِ الوقتِ.

وقد ورد هذا الاستعمال على لسان سيبويه(١) وابن جني(٢) وغيرهما، وحكى سيبويه عن العرب قولهم:"نزلتُ بنَفْسِ الجبلِ،ونَفْسُ الجَبلِ مُقَابِلي"(٣)

قال ابن يعيش:"...لأن النَّفْسَ والعيْنَ يليان العوامل، ومعنى قولنا: " يليان العوامل": أن العوامل تعمل فيهما، لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلَيْنِ، ومفعولَيْنِ، ومضافَيْنِ؛ وذلك لأنهما لم يتمكَّنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية، ألا تراك تقول: طابتْ نَفْسُه، وصَحَّتْ عينُه، ونزلتُ بنَفْسِ الجبلِ، وأخرجَ اللهُ نَفْسَه..." (٤).

وقال ابن مالك: " ولا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد، إلا جميعًا وعامَّةً مطلقًا، و كُلًّا وكِلَا وكِلتا مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة..."(٥) .

---

(١) ينظر: الكتاب(٣/٣٦٧).

(٢) ينظر: الخصائص(١/٢٨٦، ٢٨٧).

(٣) ينظر: الكتاب(٢/٣٧٩).

(٤) شرح المفصل(٣/٤٢).

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك(١٦٥) تحقيق أ/ محمد كامل بركات(دار الكاتب للطباعة والنشر١٣٨٧هـ =١٩٦٧م). وينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣/٢٩٩ ، ٣٠٠)، وشرح التسهيل للمرادي(ص٧٨٢،٧٨١)، والمساعد(٢/٣٩٣-٣٩٥)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي(٢/٧٤١،٧٤٠) تحقيق د/الشريف عبدالله علي الحسيني(المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة – ط: الأولى ١٤٠٦ه=١٩٨٦م).

ونقله الأشموني عن ابن مالك فقال: " لا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد، إلا جميعًا وعامَّةً مطلقًا؛ فتقول: القومُ قامَ جميعُهم، وعامَّتُهم، ورأيت جميعَهم وعامَّتَهم، ومررتُ بجميعِهم وعامَّتِهم، وإلا كُلًّا وكِلا وكِلتا مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة...."[١] .

وعلَّقَ عليه الصبان قائلا: " قوله: وهو على حاله في التوكيد، أي: مِنْ إفادة التقوية ورفع الاحتمال، واحترز بذلك من نحو: طابتْ نَفْسُ زيدٍ، وفُقِئَتْ عَيْنُ عمرٍو؛ فإن المراد بالنَّفْسِ: الرُّوح، وبالعين: الباصرة؛ فليسا على حالهما في التوكيد. ويَرِدُ عليه نحو: جاءني نفسُ زيدٍ، وعينُ عمرٍو، أي: ذاتُهما، وفي التنزيل:﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[٢] أي: ذاتِه"[٣].

وهذا الأسلوب أجازه مجمع اللغة العربية القاهري في قراراته في الألفاظ والأساليب[٤] على أن يُراد بالنفس الذات في غير توكيد، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، والحديث الشريف، ولسان العرب، ومنه الآية الكريمة التي ذكرها الصبان. أو يُراد بها معنى التوكيد دون أن تدخل في نطاق التوكيد الاصطلاحي(النحوي)، كما في نحو: جاءَ نفسُ زيدٍ، وجئتُ في نَفْسِ الوقتِ.

---

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٨٤ ، ٨٥).

(٢) الأنعام/٥٤٠.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٨٤).

(٤) ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م (ص٢٧٥) أعدها وراجعها أ/محمد شوقي أمين، و أ/إبراهيم الترزي(الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ١٤١٠ه=١٩٨٩م).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وردَّ الدكتور/ أحمد مختار عمر رأي من رفض هذا الأسلوب بحجة تقديم لفظ التوكيد على المؤكَّد، وجعل الأسلوبين(جاء في الوقتِ نفسِه) و(جاء في نفسِ الوقتِ) في رتبة واحدة من الفصاحة، على أن الأسلوب الأول توكيد اصطلاحي، والثاني ليس كذلك(١).

وكان للأستاذ/ محمد العدناني موقفان من هذا الأسلوب ظاهرهما التباين، فبينما يُخَطِّئُه في معجم الأخطاء الشائعة، يُجيزُه في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، وأظنه أراد أولًا أن هذا الأسلوب خطأ إذا أريد التوكيد الاصطلاحي، وأما إذا أريد التوكيد غير الاصطلاحي جاز أن يتقدم ويباشره العامل.

جاء في معجم الأخطاء الشائعة: " ويقولون: جاء نفسُ الرجلِ. والصواب: جاء الرجلُ نفسُه؛ لأن كلِمَتَي(نَفْسٌ وعَيْنٌ) إذا كانتا للتوكيد وجَبَ أن يسبقهما المؤكَّد، وأن تكون مثله في الضبط الإعرابي، وأن تضاف كلٌّ واحدةٍ منهما إلى ضمير مذكور حتمًا، يطابِقُ هذا المؤكَّدَ في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع"(٢).

وجاء في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: " ويُخطِّئون من يقول: قرأتُ نَفْسَ الكتابِ، أو: جئتُ في نَفسِ الوقتِ، ويقولون: إن الصواب هو: قرأتُ الكتابَ نَفْسَه، أو: جئتُ في الوقتِ نفسِه.....ولكنْ: يقول سيبويه:" وإذا

(١) ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي للدكتور/ أحمد مختار عمر(بمساعدة فريق عمل)(ص٧٦٤، ٧٦٥)(عالم الكتب – القاهرة – ط: الأولى ١٤٢٩ه=٢٠٠٨م).

(٢) معجم الأخطاء الشائعة للأستاذ/ محمد العدناني(ص٢٥٢)(مكتبة لبنان- بيروت – ط: الثانية ١٩٨٥م).

أضفتَ إلى شاةٍ قلت: شاهي، تَرُدُّ ما هو من نَفْسِ الحرفِ، وهو الهاء "[١] وحكى سيبويه أيضا عن العرب: " نزلتُ بنَفْسِ الجَبلِ، ونَفْسُ الجَبلِ مُقَابِلِي "[٢]. ويقول ابن جني في الخصائص: " وهي متعلقة بنَفْسِ تَبًّا "[٣] يريد: بِـ تَبًّا نَفْسِها. وحسبنا الاعتماد على هذين العملاقَيْنِ سيبويه وابن جني "[٤].

والذي أطمئن إليه: هو عدمُ جوازِ عُدولِ التوكيدِ عن رتبته بالتقدمِ على المؤكَّدِ في التوكيد اللفظي؛ لأن هذا ينافي المراد من التوكيد، ويوقع في اللبس.

وأما في التوكيد المعنوي فيجوز التقديم ومباشرة العامل في(كُلٍّ) وأخواته، على أن يُرادِ معنى التوكيدِ، لا التوكيد الاصطلاحي.

وأما (النفس والعين) فإذا كانتا على حالهما في التوكيد، مفيدتين للتقويةِ، ورفعِ توهُّمِ مضافٍ إلى المؤكَّدِ، وجبَ لزومُهما رتبتَهما بالتأخُّرِ عن المؤكَّدِ، ولا يجوز تقديمهما ليليا العامل، ويتأكد المنع إذا اشتملتا على الضمير متقدمتَيْنِ، وعاد هذا الضمير على متأخر لفظا ورتبة، نحو: أكرمتُ نفسَه محمدًا، وكافأتُ أنفسَهما الزيدَيْنِ، وصحبتُ أنفسَهم العلماءَ.

وأما إذا أريد بهما الذات، أو أريد بهما معنى التوكيد، لا التوكيد الاصطلاحي، فيجوز التقديم، وقد حُكي عن العرب، وورد في كلام سيبويه وابن جني وغيرهما من علمائنا الأكابر؛ فوجب قبوله.

---

(١) الكتاب(٣/٣٦٧).

(٢) المصدر السابق(٢/٣٧٩).

(٣) جاء في الخصائص(١/٢٨٦، ٢٨٧): " وقد أجازوا تَبًّا له ووَيْلٌ، على تقدير: ووَيْلٌ لـه، فحذفوها وإن كانت اللام في(تبًّا له) لا ضمير فيها، وهي متعلقةٌ بنَفْسِ تَبًّا ".

(٤) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة للأستاذ/ محمد العدناني(ص٦٧٥ ، ٦٧٦)(مكتبة لبنان – بيروت – ط: الأولى ١٩٨٤م إعادة طبع١٩٨٩م).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثالث : العطف

ويشتمل على مسألتين:

الأولى: المعطوفُ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها.

الثانية: معمولُ المعطوفِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها.

المسألة الأولى

المعطوفُ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها

العطف ضربان: عطفُ بيانٍ، وعطفُ نَسَقٍ.

فأما عطفُ البيانِ فهو: التابعُ الجامدُ المُشْبِهُ للصفة في توضيح متبوعِه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة(١)، مع عدم استقلاله(٢).

ومنه قول الراجز:

أقسَمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمرْ(٣)

---

(١) اتفق النحويون على إيضاحِه المعرفةَ، واختلفوا في تخصيصِه النكرةَ؛ فنفاه البصريين، وأثبته الكوفيون، وجماعة، منهم: الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك.

(٢) ينظر: أوضح المسالك(٣/٣٤٦-٣٤٨)، والتصريح(٢/١٣١)، وشرح ابن عقيل(٣/٢١٨).

(٣) بيتٌ من مشطور الرجز لرجل أعرابي، قاله في حضرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبعده: ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

وهو له في: التصريح(١/١٢١)، وعدة السالك(٣/٣٤٧). وبلا نسبة في: أوضح المسالك (٣/٣٤٧)، وشرح ابن عقيل(٣/٢١٩)، والتصريح(٢/١٣١).

والشاهد فيه: قوله:" أبو حفص عمر " حيث وقع " عمر " عطف بيان على (أبو حفص). وفيه شاهد آخر، وهو جواز تقديم الكنية على الاسم عند اجتماعهما.

وعطفُ البيانِ يَلزمُ رتبةَ التأخرِ، ولا يتقدمُ على المعطوف عليه(المبَيَّنِ) باتفاق النحاةِ؛ لأنه إنما جاء ليوضِّحَ متبوعَه، ويَزيدَه بيانًا؛ فحُقَّ له أن يتأخر عنه.

قال ابن جنى:" ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدَلِ على المبدَلِ منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه..."(١).

وأما عطفُ النَّسَقِ فهو: تابعٌ يتوسَّطُ بينَه وبينَ متبوعِه حرفٌ من حروفِ العطفِ(٢).

والأصلُ في رُتبةِ المعطوفِ نَسَقًا التأخرُ عن المعطوف عليه، ولا يجوز- عند جمهور النحاة – العُدولُ عنها في نثرٍ أو شعرٍ إلا بالشروط التالية:

١- أن يكون العطف بالواو خاصة(٣)، نحو: قامَ ومحمدٌ خالدٌ، وضربتُ ومحمدًا خالدًا.

---

(١) الخصائص(٢/٣٨٥).

(٢) ينظر: أوضح المسالك(٣/٣٥٣)، والتصريح(٢/١٣٤)، وشرح ابن عقيل(٣/٢٢٤).

(٣) ذكر النحاة أن من خصائص واو العطف التي انفردت بها عن غيرها من حروف العطف: جوازُ تقديمِها مع معطوفِها على المعطوف عليه في الضرورة الشعرية(وبعبارة أخرى: أنها تعطف المقدَّمَ على متبوعه في الضرورة الشعرية)؛ وعللوا لذلك بأن الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد معه ترتيبًا عند الجمهور، وأما غيرها من حروف العطف فيفيد مع الجمع شيئا آخر، فالواو كالمفرد، وغيرها كالمركب؛ فسَهُلَ مع الواو التقديم.
وخالف هشامُ الكوفيُّ و الرضيُّ الجمهورَ؛ فأجازا التقديم في المعطوف بالفاء، وثم، وأو، ولا. وسيأتي بيان ذلك.
ينظر: أسرار العربية(٣٠٢، ٣٠٣)، واللباب في علل البناء والإعراب(١/٤١٦)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(٢/٦٣٧)، والتصريح(٢/١٣٧)، وهمع الهوامع(٣/١٥٨)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/ ٩٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢ – ألَّا يؤديَ التقديمُ إلى تَقَدُّمِ المعطوفِ على العاملِ، ووقوعِ حرفِ العطفِ صدرا، فلا تقول في " زيدٌ وعمرٌو قائمان ": وعمرٌو زيدٌ قائمان. ولا تقول في" قامَ زيدٌ وعمرٌو": وعمرٌو قامَ زيدٌ. ولا تقول في" مررتُ بعمرٍو وزيدٍ ": مررتُ وزيدٍ بعمرٍو.

٣– ألَّا يؤدىَ التقديم إلى مباشرة حرف العطف(الواو)عاملًا غيرَ متصرفٍ، فلا تقول في" إنَّ محمدًا وعليًّا كريمان": إنَّ وعليًّا محمدًا كريمان. ولا تقول في " ما أحسنَ محمدًا وعليًّا ": ما أحسنَ وعليًّا محمدًا.

٤ – ألَّا يكونَ المعطوفُ مخفوضًا، فلا يجوز : سلَّمتُ علَى ومحمدٍ خالدٍ، ولا: مررتُ ومحمدٍ بخالدٍ، فإنْ كان مرفوعا أو منصوبا جاز(١).

٥ – ألَّا يكونَ العاملُ لا يستغنى بفاعلٍ واحدٍ، نحو: " اختصم محمدٌ وعلىٌّ "، فلا يجوز: اختصم وعلىٌّ محمدٌ(٢).

٦– ألَّا يكونَ المعطوفُ عليه مقرونًا بـ" إلا " ، أو ما في معناها، فلا تقول في " ما جاءني إلا عمرٌو وزيدٌ " : ما جاءني وزيدٌ إلا عمرٌو، ولا تقول في " إنما جاءني عمرٌو وزيدٌ ": إنما جاءني وزيدٌ عمرٌو؛ وهذا لأن ما

---

(١) أجازه البصريون في المرفوع والمنصوب، وهو عندهم في المنصوب أقبح منه في المرفوع. وجعله ابن جني في المنصوب أسهلَ منه في المرفوع؛ لأن الفعل في المنصوب قد استقل بفاعله قبل الاتساع بالتقديم، نحو: "ضربتُ ومحمدًا عليًّا"، أما في المرفوع فلم يستقل الفعل بفاعله قبل التقديم، نحو: "قامَ ومحمدٌ علىٌّ".

– ينظر: الخصائص(٢/٣٨٥، ٣٨٦)، وارتشاف الضرب(٤/٢٠١٩)، والمساعد(٢/٤٧٦).

(٢) خالف ثعلبٌ الجمهورَ في هذا الشرط ، فأجاز التقديم وإن كان العامل لا يستغنى بفاعل واحد، فيجوز عنده: اختصم وعلىٌّ محمدٌ، وتقاتلَ وبكرٌ خالدٌ.

– ينظر: ارتشاف الضرب(٤/٢٠١٩)، والمساعد(٢/٤٧٦)، وهمع الهوامع(٣/١٩٥).

بعد " إلا " في حَيِّزٍ غيرِ حَيِّزِ ما قبلها؛ لتخالفهما نفيًا وإثباتًا؛ فلا يقع قبلها المعطوفُ الذى هو في حيِّزِ ما بعدها(١).

وبعد قولهم بوجوب تحقق هذه الشروط، اختلفوا إلى مذهبين:

الأول: مذهب البصريين(٢): أنه لا يجوزُ عُدولُ المعطوفِ عن رتبته بالتقدمِ على المعطوف عليه إلا في الضرورة الشعرية.

ووافقهم أكثر المتأخرين، ومنهم: ابن الشجري(٣)، وابن عصفور(٤)، وابن مالك(٥)، وابن أبي الربيع(٦)، وابن هشام(٧):

وورد في شواهد شعرية كثيرة، منها قول الشاعر:

---

(١) هذا الشرط(السادس) اشترطه الرضي، وسيأتي نصه.
– ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(٢/٣٥٠، ٣٥١)، وحاشية يس على التصريح(٢/١٣٧).
(٢) ينظر مذهبهم في: الأصول في النحو(٢/٢٢٥، ٢٢٦)، وارتشاف الضرب(٤/٢٠١٨، ٢٠١٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/٩٤٦)، والمساعد (٢/٤٧٥، ٤٧٦)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(٤/٦٠٧، ٦٠٨) تحقيق أد/ محمد إبراهيم البنا، ود/عبدالمجيد قطامش(جامعة أم القرى– مكة المكرمة – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي– ط : الأولى١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م)، والتصريح(٢/ ١٣٧)، وهمع الهوامع(٣/١٥٨، ١٩٤، ١٩٥)، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف للدكتور/ فتحي بيومي حمودة (٣٨٣، ٣٨٤)(طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف).
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/٢٧٥، ٢٧٦)، وخزانة الأدب(٣/١٣١).
(٤) ينظر: المقرب(١/٢٣٤)، وشرح الجمل(١/٢٤٥، ٢٤٦)، وضرائر الشعر(ص٢١٠).
(٥) ينظر: شرح التسهيل(٣/٣٧٨،٣٨٢)، وشرح الكافية الشافية(٣/١٢٦٨، ١٢٦٩).
(٦) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي(٢/٨٠٣) تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتي(دار الغرب الإسلامي– بيروت– ط: الأولى١٤٠٧ه=١٩٨٦م).
(٧) ينظر: مغني اللبيب(ص٣٤٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ألَا يا نَخْلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ ∴ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[١]

وقول الشاعر:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمةً ∴ ثَلَاثَ خِصَالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِي[٢]

---

(١) البيت من الوافر، قاله الأحوص، وهو له في: المقاصد الشافية(٦٠٧/٤، ٦٠٨)، وخزانة الأدب(١٩٢/٢)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في: الأصول في النحو(٢٢٦/٢)، والخصائص (٣٨٦/٢)، والتصريح(٣٤٤/١)، وهمع الهوامع(٣٠/٢)، وخزانة الأدب(١٣١/٣).

قوله: نخلة: كناية عن المرأة. و ذات عرق: موضع بالحجاز.

الشاهد فيه: قوله : " عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ " حيث تقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه للضرورة الشعرية. والأصل: عليكِ السلامُ ورحمةُ اللهِ .

وأجاز ابن جني في البيت وجها آخر لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَلِ العطف، وهو: أن يكون(رحمةُ اللهِ) معطوفًا من غير توكيد على الضمير المستكن في(عليكِ)، و(السلامُ) مبتدأ مؤخَّر، وفيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا عنده أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه. ينظر: الخصائص(٣٨٦/٢).

(٢) البيت من الطويل، قاله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي في: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(٦٣٧/٢)، وخزانة الأدب(١٣٠،١٣٤/٣). وبلا نسبة في: الخصائص(٢/ ٣٨٣)، وشرح الجمل لابن عصفور(٢٤٥/١)، وضرائر الشعر(ص٢١٠)، وشرح التسهيل لابن مالك(٢٥٣/٢)، والتصريح (٣٤٤/١)، و(١٣٧/٢).

وروي في بعض المصادر " خصالًا ثلاثًا " ، وروي أيضا " ثلاثًا خصالًا ".

مُرعوِي: اسم فاعل من الفعل " ارعوَى "، يقال: ارعوَى عن القبيح: رجَعَ عنه.

والشاهد فيه: قوله :" جمعتَ وفحشًا غيبةً ونميمةً" حيث تقدم المعطوف بالواو" وفحشًا " على المعطوف عليه " غيبةً ونميمةً "، وأصله : جمعتَ غيبةً ونميمةً وفحشًا، وهو جائز بإجماع، إلا أنه مخصوص بالضرورة عند البصريين.

واستشهد به ابن جنى على جواز تقديم المفعول معه(وفحشًا) على مصاحبه(غيبةً ونميمةً)، أي: جمعت غيبةً ونميمةً مع فحش. وقاسه على جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، نحو: ضربتُ وعمرًا زيدًا.

- ينظر: الخصائص(٣٨٣/٢)، وارتشاف الضرب(١٤٨٦/٣)، وخزانة الأدب(١٤٠/٩، ١٤١).

وقول الشاعر:

لَعَنَ الإلهُ وزوجَها معَهَا ∴ هِنْدَ الهُنُودِ طويلةَ البَظْرِ[١]

قال ابن عصفور:" ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة، بشرط: أنْ لا يكون المعطوف مخفوضًا، وأنْ لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا، أو إلى أن يليَ عاملًا غير متصرف، وبابُه مع ذلك الشعرُ، نحو قوله:

لَعَنَ الإلهُ وزوجَها معَهَا ∴ هِنْدَ الهُنُودِ طويلةَ البَظْرِ "[٢].

وقال ابن مالك: " وقد يقَدَّمُ المعطوفُ بالواو للضرورة "[٣] .

وأشار إلى هذا في الكافية الشافية بقوله:

ومُتْبَعٍ بالواوِ قد يُقَدَّمُ ∴ مُوَسَّطًا إنْ يُلْتَزمْ ما يَلْزَمُ[٤]

---

(١) البيت من الكامل، قاله حسان بن ثابت(ﷺ) من قصيدة في هجاء هند بنت عتبة زوج أبي سفيان بن حرب(ﷺ)، وهو له في: ديوانه(١٣٨) شرح أ/عبدأ. مهنّا(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الثانية١٤١٤ه= ١٩٩٤م). وبلا نسبة في: المقرب(٢٣٤/١)، وضرائر الشعر(ص٢١٠)، وهمع الهوامع(١٩٤/٣).

الشاهد فيه : قوله:" لَعَنَ الإلهُ وزوجَها معَهَا ∴ هِنْدَ الهُنُودِ " حيث تقدم المعطوف " وزوجَها " على المعطوف عليه " هندَ الهنودِ "، وأصله: لَعَنَ الإلهُ هندَ الهنودِ وزوجَها معها. وهو جائز بإجماعٍ، إلا أنه مخصوص بالضرورة عند البصريين.

(٢) المقرب(٢٣٤/١).

(٣) التسهيل(١٧٨).

(٤) شرح الكافية الشافية(١٢٣٧/٣)٠وقوله: " إنْ يُلتزم ما يلزم " إشارة إلى وجوب تحقق شروط التقديم.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلَّلَ ابن الشجري لجوازه في العطف دون غيره من التوابع فقال معلِّقًا على قول الشاعر: " جَمعتَ وفُحْشًا غِيبةً ونميمةً ": " أراد: جمعتَ غِيبةً ونميمةً وفُحشًا، فقَدَّمَ المعطوفَ على المعطوف عليه، ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف، دون الصفة والتوكيد والبدل..... وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولم يَجُزْ ذلك في الصفة والتوكيد والبدل؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصفة هي الموصوف، وكذلك المؤكِّد عبارة عن المؤكَّد، والبدل إما أن يكون هو المبدَلَ أو بعضَه أو شيئًا ملتبسًا به "(١).

الثاني: مذهب الكوفيين(٢): أنه يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه نثرا، وشعرا، إلا أنه في النثر قليل.

قال أبو حيان بعد أن ذكر شروط التقديم:".....وإذا اجتمعت هذه الشروط، فمذهب البصريين أنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، وهو عندهم في المنصوب أقبح منه في المرفوع، ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام..." (٣).

وظاهرُ كلامِ ابنِ جني موافقة الكوفيين؛ حيث قال في حديثه عن واو المعية ومشابهتها واوَ العطفِ:".....فلمَّا ساوقَتْ حرفَ العطفِ قَبُحَ: والطَّيَالسةَ جاء البردُ؛ كما قَبُحَ: وزيدٌ قامَ عمرٌو، لكنه يجوز: جاءَ والطَّيَالسةَ البردُ؛ كما تقول: ضربتُ وزيدًا عمرًا، قالَ:

---

(١) أمالي ابن الشجري(١/٢٧٥، ٢٧٦).
(٢) ينظر مذهبهم في: ارتشاف الضرب(٤/٢٠١٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/٩٤٦)، والمساعد(٢/٤٧٥، ٤٧٦)، وهمع الهوامع(٣/١٩٤، ١٩٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٣/٥٨، ١١٨)، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف(٣٨٣، ٣٨٤).
(٣) ارتشاف الضرب(٤/٢٠١٩).

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمةً ∴ ثَلَاثَ خِصَالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِ "[١].

وقال أيضا: " ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نَسَقٌ على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها، وعلى قِلَّتِه أيضًا؛ نحو: قامَ وعمرٌو زيدٌ. وأسهلُ منه: ضربتُ وعمرًا زيدًا؛ لأن الفعل في هذا قد استقلَّ بفاعله، وفي قولك: " قام وعمرٌو زيدٌ " اتَّسَعْتَ في الكلام قبل الاستقلال والتمام..."[٢].

وخالف هشام الضرير[٣]جمهور النحاة، حيث ذهب إلى جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه نثرا وشعرا، إلا أنه أجازه في المعطوف بالفاء، و" ثم"، و" أو"، و" لا "، ولم يجعله خاصًّا بالواوِ وحدَها.

وتبعه الرضى في ذلك، إلا أنه جعله خاصا بالضرورة الشعرية كالبصريين، ومن ثم قال: " ويجوز تقديم المعطوف بالواو، والفاء، و" ثم "، و" أو"، و " لا " في ضرورة الشعر على المعطوف عليه، نحو: " ضربت وعَمرًا، أو: فعَمرًا، أو: ثم عَمرًا، أو: أو عَمرًا، أو: لا عَمرًا زيدًا "....."[٤].

---

(١) الخصائص(٢/٣٨٣).

(٢) المصدر السابق(٢/٣٨٥، ٣٨٦).

(٣) هو: هشام بن معاوية أبو عبد الله الضرير، الكوفي، أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء، من مصنفاته في النحو: الحدود، والمختصر، والقياس، توفي سنة(٢٠٩ه).

- تنظر ترجمته في: بغية الوعاة(٢/٣٢٨).

- وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب(٤/٢٠١٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٣/٩٤٦)، والمساعد(٢/٤٧٦)، [ونسبه لهشام وثعلب] وهمع الهوامع(٣/١٩٤).

(٤) شرح كافية ابن الحاجب(٢/٣٥٠، ٣٥١)، وينظر: حاشية يس على التصريح(٢/١٣٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم؛ لأن حق المعطوف أن يكون تاليًا للمعطوف عليه، وتقديمُه لم يُسمَعْ إلا في الشعر، وهو ضعيفٌ أيضًا من جهةِ القياسِ، وذلك أنك إذا قلت: " قامَ وزيدٌ عمرٌو"، أو" ضربتُ وزيدًا عمرًا " فقد جمعتَ أمام " زيدٍ " بين عاملين: أحدهما الفعل، والآخر الواو(١)، وصرتَ كأنك قد أعملتَ فيه عاملين(٢)، مع ما فيه من ركاكةٍ في الأسلوبِ، وخللٍ في التركيب، وترتيبٍ للألفاظِ في الصياغةِ على نسقٍ مخالفٍ لترتيب المعنى في الذهن من غير ضرورة.

(١)الواو قائمة مقام العامل قبلها؛ لأن هذا العامل يعمل في المعطوف بواسطتها فهي كالآتية للعمل.

– ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى(٢/٣٥٠)، وحاشية يس على التصريح(٢/١٣٧).

(٢) ينظر: الخصائص(٢/٣٨٧).

المسألة الثانية

معمولُ المعطوفِ بينَ لزومِ رتبةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها

اختلف النحويون[١] في عُدولِ معمولِ المعطوفِ عن رُتبتِه بالتقدُّمِ على المعطوف عليه اختلافًا مبنيًّا على اختلافهم السابق في عُدولِ المعطوفِ نفسِه عن رُتبتِه بالتقدُّمِ على المعطوف عليه؛ وانقسموا في ذلك إلى فريقين:

الأول: البصريون، وذهبوا إلى أن معمولَ المعطوفِ كالمعطوفِ في عدمِ جوازِ عُدولِه عن رُتبته بالتقدُّمِ على المعطوف عليه إلا في الضرورة الشعرية.

وحجتهم: أن المعمولَ لا يَحلُّ إلا حيث يحِلُّ العاملُ غالبًا؛ فكما لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الضرورة الشعرية فكذلك معمول المعطوف.

فلا يجوز أن يقال في " قمتُ فضربتُ زيدًا ": زيدًا قمتُ فضربتُ. ولا في " أقبلَ عبدُالله فشتمَ زيدًا ": زيدًا أقبلَ عبدُالله فشتَمَ.

الثاني: الكوفيون، وذهبوا إلى جواز عُدولِ معمولِ المعطوفِ عن رُتبتِه بالتقدُّمِ على المعطوف عليه نثرا وشعرا.

وحجتهم: عدم الاعتداد بالمعطوف عليه، فالقيام والإقبال في المثالين السابقين لغوٌ عندهم.

---

(١) ينظر هذا الخلاف في: الأصول في النحو(٢/٢٢٦)، وشرح الكافية الشافية(٢/١١٥١، ١١٥٢)، وشرح التسهيل لابن مالك(٣/٢٨٨)، والمساعد(٢/٣٨٣)، وائتلاف النصرة(ص٦٠)، وهمع الهوامع(٣/ ١١٦)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٥٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال ابن السراج: "وليس شيءٌ منصوبٌ مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيءٌ أجازه الكوفيون فقط، وذلك قولهم: زيدًا قمتُ فضربتُ، وزيدًا أقبلَ عبدُاللهِ فشتمَ. وقالوا: الإقبال والقيام هنا لغوٌ "(١).

وقال ابن مالك: "وأجاز الكوفيون " هذا طعامَكَ رَجُلٌ يأكلُ "(٢)، و" زيدًا قمتُ فضربتُ "، فقدَّموا معمولَ " يأكلُ " على " رجل " وهو منعوتٌ به، ومعمولَ " ضربتُ " على " قمتُ " وهو معطوفٌ عليه ... ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأن حقَّ المعمولِ ألَّا يَحلَّ إلا في موضع يَحلُّ فيه العاملُ، ومعلومٌ أن التابعَ لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله. والله أعلم"(٣).

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه البصريون؛ لما سبق بيانه من أن الراجحَ عدمُ جوازِ العُدولِ عن الرتبة بتقديم المعطوفِ على المعطوفِ عليه إلا في الضرورة الشعرية، بالشروط المذكورة، و الغالبُ في المعمولِ ألَّا يقعَ إلا حيث يقعُ العاملُ، لاسيما عند عَدمِ الفائدةِ، وبُعْدِ المعنى، وركاكةِ الأسلوب، كما هو واضحٌ في نحو: زيدًا قمتُ فضربتُ، وزيدًا أقبلَ عبدُالله فشَتَمَ.

ولا يخفى ما في حجة الكوفيين من ضعف؛ فكيف يُعَدُّ المعطوفُ عليه لغوًا، ولا يُعتدُّ به وهو أساسٌ في الجملةِ، والمعطوفُ تابعٌ له، ولاحِقٌ به؟

---

(١) الأصول في النحو(٢/٢٢٦).

(٢) فيه تقديم معمول النعت على المنعوت، وقد تقدمت دراسته.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك(٣/٢٨٨).

المبحث الرابع : البـدل

ويشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى: بدلُ الكُلِّ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.

الثانية: بدلَا البعضِ والاشتمالِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.

الثالثة: مَعمولُ البدلِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.

المسألة الأولى

بدلُ الكُلِّ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المبدَلِ منه والعُدُولِ عنها

البدلُ هو: التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا بلا واسطة(١).

وبدلُ الكُلِّ هو: بدل الشيء من مطابقه في المعنى؛ ولذا يسمى(بدلَ المطابِق، وبدلَ المُوافِق)، نحو: جاء صديقي محمدٌ، وسافر الأميرُ خالدٌ(٢).

فالبدلُ مقصودٌ بالحُكمِ، ومعتَمدٌ بالكلامِ، مع ما فيه من تقريرٍ، ومزيدِ بيانٍ وإيضاحٍ وتحديدٍ للمبدَلِ منه؛ ولهذا كان حقه أن يكون تابعا للمبدَلِ منه، ومتأخرا عنه(٣).

فإذا قلت: " جاء أخوك " لم يُدْرَ أيُّهم جاء؟ وإذا قلت: " أكلتُ الرغيفَ " لم يُدْرَ هل أكلتَه كلَّه أم نصفَه أم ثُلُثَه؟ وإذا قلت: " أعجبني خالدٌ " لم يُدْرَ أيُّ شيءٍ أعجبَك فيه؟ فيأتي البدلُ ليزيلَ هذا الإبهامَ، ويُبَيِّنَ هذا الغموضَ،

---

(١) ينظر: أوضح المسالك(٣/٣٩٩)، والتصريح(٢/١٥٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٣/١٢٣).

(٢) ينظر: أوضح المسالك(٣/٤٠١)، والتوابع في الجملة العربية(ص١٥٥).

(٣) ينظر: الإنصاف(١/٨٢، ٨٣)، وشرح الجمل لابن عصفور(١/٢٧٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويُحدِّدَ هذا الإطلاقَ، فتقول: جاء أخوك زيدٌ، وأكلتُ الرغيفَ نصفَه، وأعجبني خالدٌ علمُه.

ولهذا ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز عُدولِ بدلِ الكُلِّ عن رُتبته بالتقدُّمِ على المبدَلِ منه نثرًا أو شعرًا؛ لأن بدلَ الكُلِّ عينُ المبدَلِ منه في المعنى، فلو تقدم لم يُدْرَ أيُّهما المُعتَمَدُ عليه[١]، المقصودُ بالحكمِ.

وعطف البيان كبدل الكل في منع التقديم، كما سبق بيانه في مبحث العطف.

وقد أطلقَ ابن السراج[٢]، وابن جني[٣] القولَ في منع التقديم في البدل، مما يشير إلى منعهما للتقديم في جميع أنواع البدل، وعلى رأسها بدل الكل.

وخصَّ أبوحيان والسيوطي المنعَ ببدل الكُلِّ.

قال أبو حيان: " ولا يجوز أن يتقدم بدلُ الموافِقِ على المبدَلِ منه..."[٤].

---

(١) البدل هو المعتَمَدُ عليه في الأغلب، والمبدَلُ منه ذُكِرَ توطئة لبيان البدل، ويتضح هذا في بدل البعض والاشتمال، فإذا قلت: ضربتُ زيدًا رأسَه، فمعناه: أن الضرب إنما وقع برأسه دون سائر بدنه، وإذا قلت: أعجبني محمدٌ علمُه، فمعناه: أن الذي أعجبك فيه إنما هو علمه دون سائر صفاته. وقد يكون المبدَلُ منه هو المُعتَمَدُ عليه، والبدلُ في حكم المُلغَى، وهو قليل، ومنه قوله:

إنَّ السيوفَ غُدُوًّها ورَواحَها ∴ تَركتْ هوازنَ مثلَ قرنِ الأَعْضَبِ

– ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٦٦/٣)، والتسهيل(١٧٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/٣ ، ٣٣٩)، وهمع الهوامع(٣/ ١٥٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(١٣٢/٣).

(٢) ينظر: الأصول في النحو(٢/ ٢٢٥).

(٣) ينظر: الخصائص(٣٨٥/٢).

(٤) ارتشاف الضرب(١٩٧٤/٤) .

وقال السيوطي: " ولا يتقدم بدلُ الكُلِّ على المبدَلِ منه؛ لأنه لا يُدْرَى أيُّهما هو المُعتَمَدُ..."(١).

وعلل ابن الشجري إلى أن تقديمَ البدلِ – بجميع أنواعه – جائزٌ في الضرورة الشعرية، وعلَّلَ لذلك قائلا: ".....وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولم يَجزْ ذلك في الصفة والتوكيد والبدل؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصفة هي الموصوف، وكذلك المؤكِّدُ عبارةٌ عن المؤكَّدِ، والبدلُ إما أن يكونَ هو المبدَلَ أو بعضَه أو شيئًا ملتبسًا به "(٢).

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم جواز عُدولِ بدلِ الكُلِّ عن رتبته بالتقديم على المبدل منه في نثرٍ أو شعرٍ؛ لأن بدلَ الكُلِّ عينُ المبدَلِ منه في المعنى، فلو تقدم لم يُدْرَ أيُّهما المُعتَمَدُ عليه، المقصودُ بالحكمِ. وقولنا في" جاء صديقي محمدٌ ": " جاء محمدٌ صديقي " ليس على التقديم والتأخير، بل على أن الأول في المثالين مبدَلٌ منه، مرادٌ تقديمه، والثاني بدلٌ. ولكلٍّ من الأسلوبين مقامُ استعمالِه، وسرٌّ بلاغتِه.

(١) همع الهوامع(٣/١٥٤) .
(٢) أمالي ابن الشجري(١/٢٧٥، ٢٧٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثانية

بدلَا البعضِ والاشتمالِ بينَ لزومِ رتبةِ التأخُّرِ عن المبدَلِ منه والعُدُولِ عنها

بدلُ البعضِ هو: بدلُ الجزءِ من كلِّه، سواء أكان هذا الجزءُ نِصْفًا، نحو: أكلتُ الرغيفَ نِصْفَه، أو أقلَّ من النصف، نحو: أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَه، أو أكثرَ منه، نحو: أكلت الرغيفَ ثُلثَيه(١).

وبدلُ الاشتمالِ هو: بدلُ شيءٍ من شيءٍ يشتملُ عاملُه على معناه اشتمالًا بطريق الإجمالِ، نحو: أعجبني خالدٌ علمُه، وسرَّني الحقُّ ظهورُه(٢).

وهذان النوعان من البدل وقع فيهما خلاف بين النحاة في تقديم البدل على المبدَلِ منه، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور النحاة: عدمُ جوازِ عُدولِ بدلِ البعضِ، وبدلِ الاشتمالِ عن رُتبتِهما بالتقدُّمِ على المُبدَلِ منه نثرا أو شعرا، كبدل الكل.

حجتهم: أن بدل البعض، وبدل الاشتمال يُشترط فيهما – على الأصح – أن يشتملا على ضمير يعود على المبدَلِ منه؛ ليَحْصُلَ الرَّبْطُ، وقد يلزم عند التقديم عَوْدُ هذا الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً، كما في نحو: أكلتُ ثُلُثَه الرغيفَ(٣).

---

(١) خالف الكسائي وهشامٌ في ذلك، فذهبا إلى أن بدل البعض لا يكون إلا فيما دون النصف، فالمساوي للمبدل منه، والأكثر منه ليسا عندهما من بدل البعض.
– ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(١٠٧٣/٣)، وأوضح المسالك(٤٠٢/٣)، والتصريح (١٥٦/٢).

(٢) ينظر: أوضح المسالك(٤٠٢/٣)، والتصريح(١٥٧/٢)، والتوابع في الجملة العربية(ص١٥٦).

(٣) ينظر: أوضح المسالك(٤٠٢/٣، ٤٠٣)، والتصريح(١٥٧/٢، ١٥٨)، وهمع الهوامع(٣/ ١٤٨).

الثاني: مذهب أبي حيان: جوازِ عُدولِ بدلِ البعضِ، وبدلِ الاشتمالِ عن رُتبتِهما بالتقدُّمِ على المُبدَلِ منه، لكنَّه عَدَّه قليلًا، وجعلَ الأحسنَ حينئذ الإضافةَ، ومن ثم قال : "ولا يجوز أن يتقدم بدلُ الموافِقِ على المبدَلِ منه، وقد تقول: أكلتُ ثُلُثَه الرغيفَ، وأعجبني حُسْنُه زيدٌ، لكنَّ الأحسنَ الإضافةُ، فتقول: أكلت ثُلُثَ الرغيفِ، وأعجبني حُسْنُ زيدٍ"(١).

الثالث: مذهب السيوطي: وافق أبا حيان في بدل البعض فقط، فقال: " ولا يتقدم بدلُ الكُلِّ على المبدَلِ منه؛ لأنه لا يُدْرَى أيُّهما هو المُعتَمَدُ، بخلاف بدَلِ البعضِ فيُقَدَّم، لكنَّ الأحسنَ إضافتُه، نحو: أكلتُ ثُلُثَ الرغيفِ "(٢).

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم جواز عُدول البدل عن رتبته وتقديمه على المبدل منه في بدل البعض، وبدل الاشتمال، كما لم يجز في بدل الكل، بل هو فيهما أحرى بعدم الجواز.

وأما ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي فالأحسن فيه الإضافة كما قالا، نحو: أكلتُ ثُلُثَ الرغيفِ، وأعجبني حُسْنُ زيدٍ؛ لأن عدمَ الإضافةِ يترتب عليه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، كما في نحو: أكلتُ ثُلُثَه الرغيفَ.

---

(١) ارتشاف الضرب(٤/ ١٩٧٤).

(٢) همع الهوامع(٣/ ١٥٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثالثة

مَعمولُ البدَلِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المبدَلِ منه والعُدُولِ عنها

معمولُ البدلِ كالبدَلِ في امتناع عُدولِه عن رتبته بالتقدُّمِ على المُبدَلِ منه، لاسيما إذا كان مشتملًا على ضميرٍ عائدٍ على المبدَلِ منه، فنحو:" أُحِبُّ رمضانَ قيامًا فيه، وأعجبني زيدٌ حبُّه المساكينَ، وسَرَّني محمدٌ علمُه النحوَ " لا يجوز أن تقول فيه: أحبُّ فيه رمضانَ قيامًا ، وأعجبني المساكينَ زيدٌ حبُّه، وسَرَّني النحوَ محمدٌ علمُه.

قال ابنُ السراجِ:" وأما البدلُ فلا يتقدم على المُبدَلِ منه، وكذلك ما اتصلَ به لا يتقدمُ على الاسمِ المُبدَلِ منه "(١).

وأَطلَقَ السيوطيُّ القولَ بمنْعِ تقديمِ المعمولِ في جميعِ أنواعِ التوابعِ، فقال:" ولا يُقَدَّمُ معمولُها على المتبوعِ؛ لأن المعمولَ لا يَحلُّ إلا في موضعٍ يَحلُّ فيه العاملُ، ومعلومٌ أن التابعَ لا يتقدمُ على المتبوعِ، خلافًا للكوفية في تجويزهم ذلك....."(٢).

والذي أطمئن إليه: هو عدمُ جوازِ عُدولِ معمولِ البدلِ عن رتبته وتقديمه على المُبدَلِ منه في جميعِ أنواعِ البدلِ؛ لِمَا سبقَ تقريرُه من أن الغالبَ في المعمولِ ألَّا يقعَ إلا حيث يقعُ العاملُ، ولما فيه من فسادٍ في التركيب، وركاكةٍ في الأسلوب، وعَوْدِ للضميرِ- أحيانًا - على متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

---

(١) الأصول في النحو(٢/ ٢٢٥).

(٢) همع الهوامع(٣/١١٦).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عظيم الأخلاق، وكريم الصفات، وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،،

فقد يَسَّرَ اللهُ تعالى إتمامَ هذه الدراسةِ النحويةِ التحليليةِ لموضوع: (**التَّوابع ومعمولاتها بينَ لُزومِ الرُّتْبةِ والعُدولِ عنها**)، وخلصت إلى كثير من النتائج، أهمها ما يلى:

(١) الرتبةُ من القوانينِ النحويةِ التي يُعَوَّلُ عليها كثيرًا في نظم الكلام، وضبط العلاقة بين عناصر الجملة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

(٢) رتبةُ التابعِ ومعمولِه التأخُّرُ عن المتبوعِ؛ لأن التابعَ إنما جاء لتوضيح متبوعه وتكميله، أو تقويته وتوكيده، أو مشاركته في الحكم، أو زيادة بيان وتحديد له.

(٣) يجوزُ عُدولُ النعتِ عن رتبتِه بالتقدُّمِ على المنعوتِ، وإعرابُه بمقتضى العاملِ، وجعلُ المنعوتِ بدلًا منه؛ لحكمةٍ يتطلبها السياقُ، ويقتضيها المقامُ، على ما ذهب إليه البصريون، وورد به السماع نثرا وشعرا.

فأما تقدُّمُه مع بقائه معرَبًا بإعرابِ المنعوتِ المتأخرِ، وعدم تأثره بالعامل، على ما ذهب إليه الكوفيون فخلافُ الأَوْلَى؛ لأن النعتَ مكمِّلٌ للمنعوتِ، ومجعولٌ معه كالاسم الواحد؛ فالأَوْلَى حَمْلُه على البدلية.

(٤) ما أجازه الكوفيون من تقديم النعتِ وإضافتِه إلى المنعوتِ حقيقٌ بالقبولِ وعدمِ الردِّ؛ لوروده كثيرا في كلام العرب، ولإفادته معنًى جديدًا لا يُفَادُ حالَ كونِه نعتًا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(٥) ما ذهب إليه ابنُ الأثيرِ من جواز عُدولِ النعتِ عن رتبته بالتقدُّمِ على المنعوتِ إذا كان مثنًّى أو مجموعًا، وتَقدَّمَ أحدُ متبوعَيْه، نحو: قام زيدٌ الفاضلانِ وعمرٌو، فيه مجيءُ النعتِ قبلَ تمامِ المنعوتِ واكتمالِ أجزائه، فكيف للنعت الحقيقي أن يتبعَ منعوتَه في تثنيته أو جمعه، ويُكَمِّلَه ببيان صفةٍ من صفاتِه وقد تقدَّمَ هو على بعضِ أجزائه، ولمَّا تكتملْ صورةُ المثنى أو الجمعِ؟ فالصحيحُ أن يَتمَّ المنعوتُ، وتَكتَمِلَ أجزاؤه، ثم يُتْبَعُ بالنعتِ؛ ليكتملَ المعنى، وتتمَّ الفائدةُ، ويستقيمَ الأسلوبُ.

(٦) ما ذهب إليه الكوفيون والزمخشريُّ من جواز عُدولِ معمولِ النعتِ عن رتبته بالتقدُّمِ على المنعوتِ قليلًا له وجاهته؛ فالمعمولُ قد يُتَّسَعُ فيه ما لا يُتَّسَعُ في العاملِ.

(٧) لا يجوزُ عدولُ التوكيدِ عن رتبته بالتقدُّمِ على المؤكَّدِ في التوكيدِ اللفظيِّ؛ لأن هذا ينافي المرادَ من التوكيدِ، ويوقِعُ في اللبسِ.

وأما في التوكيد المعنوي فيجوز التقديمُ ومباشرةُ العاملِ في (كُلٍّ) وأخواته، إذا أُريدَ معنى التوكيدِ، ولم يُرَدْ التوكيدُ الاصطلاحيُّ. وأما(النفْسُ والعَينُ) فإذا كانتا على حالهما في التوكيد، مفيدتين للتقوية، ورَفعِ توهُّمِ مضافٍ إلى المؤكَّدِ، وجبَ لزومُهما رتبةَ التأخرِ عن المؤكَّدِ، وامتنعَ تقديمُهما ليَلِيَا العاملَ، لاسيما إذا اشتملتا على ضميرٍ عائدٍ على متأخر لفظا ورتبة، فلا يقال: أكرمتُ نفسَه زيدًا، ولا: كافأتُ عينَه محمدًا. وأما إذا أُريدَ بهما الذاتُ، أو معنى التوكيدِ، لا التوكيد الاصطلاحي، ولم يشتملا على ضمير عائد على متأخر لفظا ورتبة، فالتقديم مع الإضافة إلى المؤكَّدِ جائزٌ فصيحٌ، نحو: فعلتُ نَفْسَ الشيءِ، وجاء في نَفْسِ الوقتِ.

(٨) تقديمُ المعطوفِ نَسَقًا على المعطوفِ عليه، ومخالفتُه رتبتَه الأصليةَ غيرُ جائزٍ إلا في الضرورة الشعرية، بشروطٍ وضوابطَ، على ما ذهب إليه

البصريون ومن وافقهم؛ وذلك لأن حَـقَّ المعطـوفِ أن يكـون تابعًـا للمعطوفِ عليه، تاليًا له؛ ولأن التقديمَ لم يُسمَعْ إلا في الشعرِ، وهو مع هذا ضعيفٌ أيضًا من جهة القياس؛ لأنك إذا قلت: " قامَ وزيدٌ عمـرٌو" ، أو " ضربتُ وزيدًا عمرًا " فقد جَمَعتَ أمامَ " زيدٍ " بين عاملين: أحـدهما الفعل والآخر الواو، وصِرْتَ كأنك قد أعملتَ فيه عاملين، مع ما فيه من ركاكةٍ في الأسلوبِ، وترتيبٍ للألفاظِ في الصياغةِ على نسـقٍ مخـالفٍ لترتيب المعنى في الذهن من غير ضرورة.

(٩) تقديمُ معمولِ المعطوفِ نَسَقًا على المعطوفِ عليـه ومخالفتُـه رتبتَـه الأصليةَ غيرُ جائزٍ إلا في الضرورة الشعرية، لاسيما عند افتقادِ الفائدةِ، وركاكةِ الأسلوبِ في حال التقديم، كما في نحو: زيدًا قمـتُ فضـربتُ، وزيدًا أقبلَ عبدُالله فشَتَمَ.

(١٠) الراجح ما ذهب إليه جمهورُ النحاةِ من عدمِ جوازِ العُدولِ عـن رتبـةِ التأخيرِ في البَدلِ ومعمولِه بالتقدُّمِ على المُبدَلِ منه، سواءٌ في ذلك بـدلُ الكُلِّ وغيرُه من أنواعِ البدلِ.

وأما ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي في بَدَلَي الـبعضِ والاشـتمالِ فالأحسنُ فيه الإضافةُ كما قالَا، نحو: أكلتُ ثُلُثَ الرغيفِ، وأعجبنـي حُسْـنُ زيدٍ؛ لِمَا قد يترتبُ على التقديمِ من عَوْدِ الضميرِ على متأخرٍ لفظًـا ورتبـةً، كما في نحو: أكلتُ ثُلُثَه الرغيفَ.

هذا،، ويوصِي الباحثُ بمزيدٍ من الدراساتِ النحويةِ التحليليةِ لِمَـا دَقَّ من مسائلِ بابِ النعتِ، ويأملُ أن تَستنهِضَ دراسةُ هذه الظاهرةِ هِمَمَ بعـضِ رجالاتِ البلاغةِ؛ للكشفِ عمَّا تنطوي عليه من لطـائفَ بلاغيـةٍ، وأسـرارٍ بيانيةٍ، تمت الإشارةُ هنا إلى كثيرٍ منها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي. تحقيق د/ طارق الجنابي(عالم الكتب، ومكتبة النهضة - بيروت- ط: الأولى١٤٠٧ه = ١٩٨٧م).

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان. تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ومراجعة أد/ رمضان عبدالتواب(مكتبة الخانجي- القاهرة - ط: الأولى ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م).

٣- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق أ/ محمد بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق- بدون).

٤- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د/عبدالحسين الفتلي(مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: الثالثة ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

٥- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري. تحقيق أ/ محمد السيد عزوز(عالم الكتب - بيروت - ط: الأولى١٤١٧ه=١٩٩٦).

٦- الأعلام للزركلي(دار العلم للملايين- بيروت - ط : الخامسة عشرة ٢٠٠٢م).

٧- أمالي ابن الشجري. تحقيق د/ محمود محمد الطناحي(مكتبة الخانجي - القاهرة - ط: الأولى١٤١٣ه=١٩٩٢م).

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية - صيدا ، وبيروت - بدون).

٩- البحر المحيط لأبي حيان. تحقيق الشيخين/عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وغيرهما(دار الكتب العلمية - بيروت - ط: الأولى١٤١٣ه =١٩٩٣م).

١٠- البديع في علم العربية لابن الأثير. تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين(جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي – ط: الأولى١٤١٩ه).
١١- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتي(دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط: الأولى١٤٠٧ ه= ١٩٨٦م).
١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم(دار الفكر- ط: الثانية ١٣٩٩ه=١٩٧٩م).
١٣- البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات بن الأنباري. تحقيق د/ طه عبدالحميد طه، ومراجعة أ/ مصطفى السقا(الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٤٠٠هـ =١٩٨٠م).
١٤- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري. تحقيق أ/علي محمد البجاوي(عيسى البابي الحلبي وشركاه – بدون).
١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق أ/ محمد كامل بركات(دار الكاتب للطباعة والنشر- ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).
١٦- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/خالد الأزهري(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).
١٧- التعريفات للشريف الجرجاني(مكتبة لبنان – بيروت – ١٩٨٥م).
١٨- تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور(الدار التونسية للنشر- تونس١٩٨٤م)
١٩- التوابع في الجملة العربية للأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبداللطيف(مكتبة الزهراء – القاهرة -١٩٩١م).
٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق د/ عبدالرحمن على سليمان(دار الفكر العربي- القاهرة – ط : الأولى١٤٢٢هـ =٢٠٠١م).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢١- التوكيد في النحو العربي للدكتور/المتولي علي المتولي الأشرم(مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة ٢٠٠٤م).
٢٢- الجمل للزجاجي. تحقيق د/علي توفيق الحمد(مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الخامسة١٤١٧ه=١٩٩٦م).
٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق د/فخر الدين قباوة، وأ/محمد نديم فاضل(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٣ه=١٩٩٢م).
٢٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي- القاهرة – بدون).
٢٥- حاشية يس على التصريح(دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي- القاهرة – بدون).
٢٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي. تحقيق أ/ عبدالسلام محمد هارون(مكتبة الخانجي- القاهرة- ط: الأولى١٤٠٦ه = ١٩٨٦م).
٢٧- الخصائص لابن جني. تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار(المكتبة العلمية – ط: الثانية ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م).
٢٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. تحقيق د/أحمد محمد الخراط (دار القلم – دمشق – ط: الأولى: (ج٤)١٤٠٧ه=١٩٨٧م، (ج٧) ١٤١١ه=١٩٩١م، (ج٩)١٤١٤ه=١٩٩٣م، (ج١٠)١٤١٤ه=١٩٩٤م).
٢٩- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني. قرأه وعلق عليه الأستاذ/ محمود محمد شاكر(مكتبة الخانجي- القاهرة- ط: الخامسة٢٠٠٤م).
٣٠- ديوان حسان بن ثابت(ﷺ) شرح أ/عبدأ. مهنّا(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الثانية ١٤١٤ه= ١٩٩٤م).
٣١- ديوان ذي الرمة. تقديم وشرح/ أحمد حسن بسبح(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤١٥ه=١٩٩٥م).

٣٢- ديوان كُثَيِّر عزة. جمع وشرح د/ إحسان عباس(دار الثقافة – بيروت ١٣٩١ه =١٩٧١م).
٣٣- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق أ/ حمدو طوماس(دار المعرفة – بيروت – ط: الثانية ١٤٢٦ه=٢٠٠٥م).
٣٤- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للآلوسي. ضبط وشرح وتعليق السيد محمود شكري الألوسي(دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط: الرابعة ١٤٠٥ه=١٩٨٥م).
٣٥- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق أد/ شوقي ضيف(دار المعارف – مصر – بدون).
٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(دار التراث – القاهرة – ط: العشرون ١٤٠٠هـ =١٩٨٠م).
٣٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق أ/ محمد باسل عيون السود(دار الكتب العلمية– بيروت – ط : الأولى١٤٢٠هـ =٢٠٠٠م).
٣٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون).
٣٩- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/عبدالرحمن السيد ، ود/ محمد بدوى المختون(هجر للطباعة والنشر – ط : الأولى ١٤١٠هـ =١٩٩٠م).
٤٠- شرح التسهيل للمرادي(القسم النحوي) تحقيق د/ محمد عبيد(مكتبة الإيمان – المنصورة – ط: الأولى١٤٢٧ه = ٢٠٠٦م).
٤١- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق د/صاحب أبو جناح(بدون).
٤٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد(دار الطلائع – القاهرة – بدون).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق أ/عدنان عبدالرحمن الدوري(مكتبة العاني- بغداد- ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م).
٤٤- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة التجارية الكبرى- مصر- ط: الحادية عشرة ١٣٨٣ه = ١٩٦٣م).
٤٥- شرح كافية ابن الحاجب للرضى. تحقيق د/ يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قاريونس- بنغازي - ط: الثانية ١٩٩٦م).
٤٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدي (جامعة أم القرى - مكة المكرمة- مركز البحث العلمي وإحياء التراث ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
٤٧- شرح المفصل لابن يعيش(مكتبة المتنبي - القاهرة - بدون).
٤٨- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. تحقيق د/الشريف عبدالله علي الحسيني(المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - ط: الأولى ١٤٠٦ه = ١٩٨٦م).
٤٩- الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري. تحقيق أ/ أحمد عبدالغفور عطار (دار العلم للملايين - بيروت - ط : الرابعة ١٩٩٠م).
٥٠- ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق د/السيد إبراهيم محمد(دار الأندلس للطباعة والنشر - ط : الأولى ١٩٨٠م).
٥١- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من١٩٣٤ إلى١٩٧٨م- أعدها وراجعها أ/ محمد شوقي أمين، وأ/ إبراهيم الترزي(الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة١٤١٠ه=١٩٨٩م).
٥٢- الكتاب لسيبويه. تحقيق أ/ عبدالسلام محمد هارون(مكتبة الخانجي - القاهرة - ط: الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

٥٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. تحقيق الشيخين/عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وأد/ فتحي حجازي(مكتبة العبيكان- الرياض- ط: الأولى ١٤١٨ه= ١٩٩٨م).
٥٤- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني. تحقيق أ/ هادي عطية مطر(مطبعة الإرشاد – بغداد- ط: الأولى١٤٠٤ه = ١٩٨٤م).
٥٥- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري. جـ١ تحقيق أ/ غازي مختار طليمات(دار الفكر المعاصر- بيروت، ودار الفكر- دمشق- ط: الأولى١٤١٦هـ = ١٩٩٥م).
٥٦- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي. تحقيق الشيخ/ عادل عبد الموجود، وآخرين(دار الكتب العلمية- بيروت- ط: الأولى١٤١٩ه =١٩٩٨م).
٥٧- لسان العرب لابن منظور. تحقيق أ/عبدالله على الكبير، وآخرين(دار المعارف – مصر- بدون).
٥٨- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسن(دار الثقافة – الدار البيضاء – المغرب – ١٩٩٤م).
٥٩- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف للدكتور/فتحي بيومي حمودة (طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف).
٦٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية. تحقيق أ/عبد السلام عبد الشافي محمد(دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى١٤٢٢ه =٢٠٠١م).
٦١- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل. تحقيق د/ محمد كامل بركات(مكة المكرمة- جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي- ط: الثانية ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦٢- معجم الأخطاء الشائعة للأستاذ/ محمد العدناني(مكتبة لبنان – بيروت – ط: الثانية ١٩٨٥م).
٦٣- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة للأستاذ/ محمد العدناني(مكتبة لبنان – بيروت – ط: الأولى ١٩٨٤م، إعادة طبع ١٩٨٩م).
٦٤- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي للدكتور/ أحمد مختار عمر (بمساعدة فريق عمل)(عالم الكتب – القاهرة- ط: الأولى١٤٢٩ه= ٢٠٠٨م).
٦٥- المعجم الوسيط(مجمع اللغة العربية بالقاهرة – ط: الرابعة ١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م).
٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق د/ مازن المبارك وأ/ محمد على حمد الله، ومراجعة أ/ سعيد الأفغاني(دار الفكر- بيروت – ط: الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).
٦٧- المفصل في علم العربية للزمخشري(دار الجيل – بيروت – ط الثانية – بدون).
٦٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي. تحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ود/ محمد إبراهيم البنا، وآخرين(مكة المكرمة- جامعة أم القرى- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- ط: الأولى ١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م).
٦٩- المقتضب للمبرد. تحقيق أد/محمد عبدالخالق عضيمة(المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).
٧٠- المقرب لابن عصفور. تحقيق أ/ أحمد عبد الستار الجواري، و أ/عبدالله الجبوري (ط: الأولى ١٣٩٢ه=١٩٧٢م).
٧١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق أ/ أحمد شمس الدين(دار الكتب العلمية – بيروت- ط : الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	١١٧١
٢.	Abstract	١١٧٢
٣.	* المقدمة	١١٧٣
٤.	* التمهيد	١١٧٧
٥.	* المبحث الأول: النعت، ويشتمل على مسألتين:	١١٨٣
٦.	الأولى: النعتُ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها.	١١٨٣
٧.	الثانية: معمولُ النعتِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المنعوتِ والعُدُولِ عنها.	١١٩٩
٨.	* المبحث الثاني: التوكيد، ويشتمل على مسألة واحدة:	١٢٠٥
٩.	▪ التوكيد بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المؤكَّدِ والعُدُولِ عنها.	١٢٠٥
١٠.	* المبحث الثالث: العطف، ويشتمل على مسألتين:	١٢١٢
١١.	الأولى: المعطوفُ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها.	١٢١٢
١٢.	الثانية: معمولُ المعطوفِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المعطوفِ عليه والعُدُولِ عنها.	١٢٢١
١٣.	* المبحث الرابع: البدل، ويشتمل على ثلاث مسائل:	١٢٢٣
١٤.	الأولى: بدلُ الكُلِّ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المُبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.	١٢٢٣
١٥.	الثانية: بدلَ البعضِ والاشتمالِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المُبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.	١٢٢٦
١٦.	الثالثة: معمولُ البدلِ بينَ لزومِ رُتْبَةِ التأخُّرِ عن المُبدَلِ منه والعُدُولِ عنها.	١٢٢٨
١٧.	* الخاتمة	١٢٢٩
١٨.	* المصادر والمراجع	١٢٣٢
١٩.	* فهرس الموضوعات	١٢٣٩